الهيئة العامة للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

ديسمبر ٢٠١٤

www.efsa.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

ديسمبر

٢٠١٤

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة

ص.ب:٢٥٤٥٠

تليفون : ٢٥٧٥٨٨٠٧/ ٢٥٧٦٢٩٩٤ / ٢٥٧٥٨٨٢٢ / ٢٥٧٥٨٤٢٣ +٢٠٢

فاكس : ٢٥٧٥٨٥٨١/٢٥٧٥٨٦٤٥ +٢٠٢

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة :

www.efsa.gov.eg

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إداراتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

أولاً: نشاط سوق المال ٥

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى): ٥

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي : ٨

٣. التفتيش : ١٢

٤. الترخيص للشركات : ١٣

٥. الترخيص للمهنيين : ١٤

ثانياً: نشاط التأمين ١٥

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني: ١٥

٢. صناديق التأمين الخاصة : ٢٦

٣. الأنشطة المساعدة : ٢٧

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى ٣٠

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي ٣٨

خامساً : التخصيم ٤٣

سادساً : حماية حقوق المتعاملين ٤٨

أ) الشـــكاوي ٤٨

ب) التظلمات ٥١

ج)تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات ٥٢

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق ٥٣

ثامناً :أخبار الهيئة ٥٤

أولاً: نشاط سوق المال

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):

جدول (١-١)

بيان مقارن تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات)
خلال الفترة التراكمية من (١/١ – ١٢/٣١) من عامي (٢٠١٣،٢٠١٤)
القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السنـدات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
٢٠١٤	٢٦٢١	١٠٠٤٣	٢١٣٢	٩٢٠	٣١٠٢١	٢٢١٨٢	٠	٠	٣٥٤١	٤١٠٦٤	٢٤٣١٤
٢٠١٣	٢١٧٧	٦٥٩٨	١٦٨٤	٨٢٦	٣١٨٠٦	٢١٥٦٥	٠	٠	٣٠٠٣	٣٨٤٠٤	٢٣٢٤٩
الفرق (+/-)	٤٤٤	٣٤٤٥	٤٤٨	٩٤	-٧٨٥	٦١٨	٠	٠	٥٣٨	٢٦٦٠	١٠٦٦
نسبة التغير%	٢٠	٥٢	٢٧	١١	-٢	٣	-	-	١٨	٧	٥

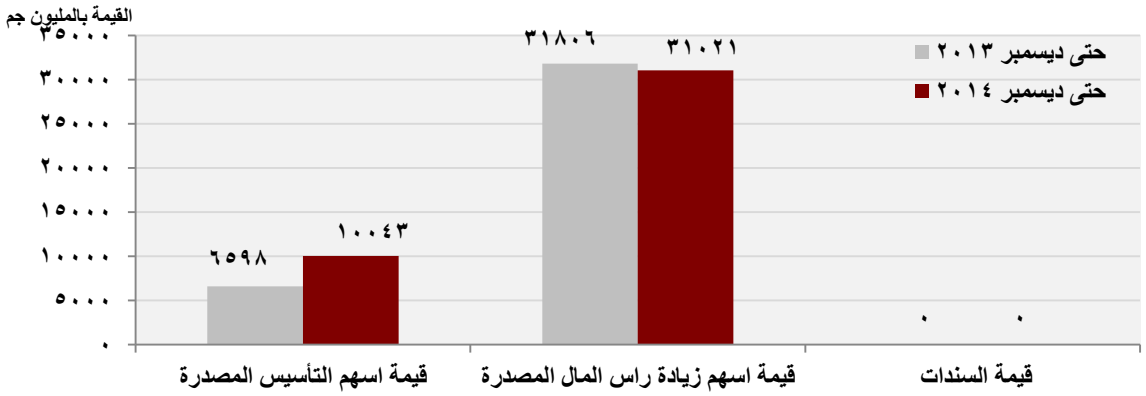

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من ١/١ إلى ١٢/٣١ من عامي (٢٠١٣،٢٠١٤)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس من أول العام حتى ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٦٢١ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ١٠ مليار جنيه، مدفوع منها ٢,١ مليار جنيه (بنسبة ٢١,٢ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس). والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٣ تمت الموافقة على عدد ٢١٧٧ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٦,٥ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٥,٥ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من ١/١ إلى ١٢/٣١ من عامي (٢٠١٣،٢٠١٤)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال من أول العام حتى ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٩٢٠ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٣١ مليار جنيه، مدفوع منها ٢٢ مليار جنيه (بنسبة ٧١,٥ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). و الجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٣ تمت الموافقة على عدد ٨٢٦ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٣١,٨ مليار جنيه، مدفوع منها ٢١,٥ مليار جنيه (بنسبة ٦٧,٨ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

جدول(١- ٢) بيان مقارن بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات) خلال شهري نوفمبر ، ديسمبر ٢٠١٤

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السندات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
ديسمبر ٢٠١٤	٢٨١	١٥٩٢	٢٩٠	١١٦	٣٩٦٢	٣١٨٦	٠	٠	٣٩٧	٥٥٥٤	٣٤٧٦
نوفمبر ٢٠١٤	٢٥٢	٧٦٥	٢٣٠	٨٩	٤٦٨٢	٣٦٣٥	٠	٠	٣٤١	٥٤٤٧	٣٨٦٥
الفرق المطلق	٢٩	٨٢٦	٦٠	٢٧	-٧٢٠	-٤٤٩	٠	٠	٥٦	١٠٦	-٣٩٠
نسبة التغير%	١٢	١٠٨	٢٦	٣٠	-١٥	-١٢	-	-	١٦	٢	-١٠

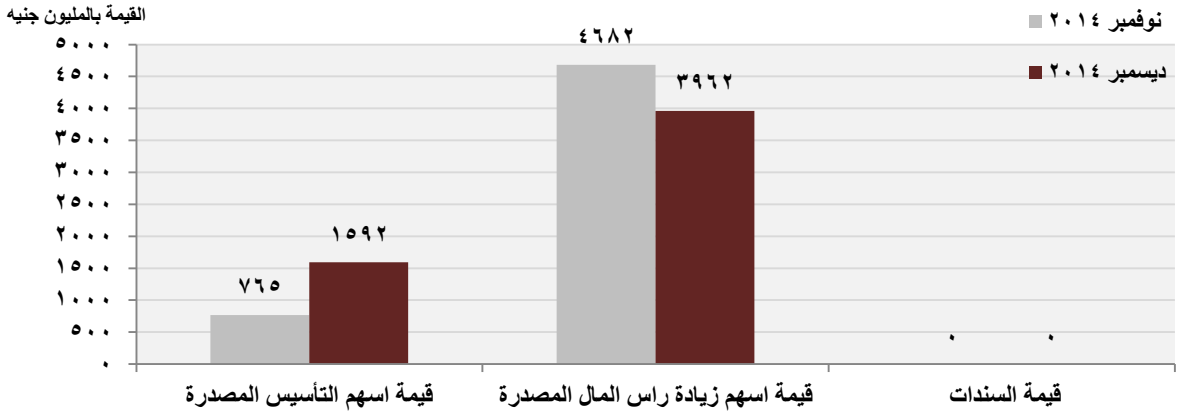

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤**

تم خلال شهر ديسمبر الموافقة على عدد ٢٨١ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ١٥٩٢ مليون جنيه ، مدفوع منها ٢٩٠ مليون جنيه (بنسبة ١٨,٢% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس)، في مقابل الموافقة على عدد ٢٥٢ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ٧٦٥ مليون جنيه ، مدفوع منها ٢٣٠ مليون جنيه (بنسبة ٣٠% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) خلال الشهرالسابق.

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤**

تم خلال شهر ديسمبر الموافقة على عدد ١١٦ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٣,٩ مليار جنيه، مدفوع منها ٣,١ مليار جنيه (بنسبة ٨٠,٤% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). في مقابل الموافقة على عدد ٨٩ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٤,٦ مليار جنيه، مدفوع منها ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة ٧٧,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال) خلال الشهر السابق.

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :

جدول (١-٣)	تطور النشاط في السوق الثانوي من أول العام* حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ مقارن بنفس الفترة من العام السابق		
المؤشر	إغلاق نهاية ديسمبر ٢٠١٣	إغلاق نهاية ديسمبر ٢٠١٤	نسب التغير منذ أول العام (%)
EGX٢٠	٧٨٩٩,٧٤	١٠٠٣٠,٧٠	٢٧,٠
EGX٣٠	٦٧٨٢,٨٤	٨٩٢٦,٥٨	٣١,٦
EGX٧٠	٥٤٢,١٩	٥٦٥,٤٣	٤,٣
EGX١٠٠	٩٢٣,١٥	١٠٩٠,٤٦	١٨,١

* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٣/١٢/٣١

ارتفعت مؤشرات البورصة المصرية خلال التعاملات حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، حيث أرتفع مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٣١,٦% منذ بداية العام ليغلق عند مستوى ٨٩٢٦,٥٨ نقطة ، و على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر أسعار EGX٧٠ ارتفاع بنحو ٤,٣% منذ بداية العام مغلقا عند مستوى ٥٦٥,٤٣ نقطة، أما مؤشر EGX١٠٠ الأوسع نطاقاً فسجل ارتفاع بنحو ١٨,١% مغلقا عند مستوى ١٠٩٠,٤٦ نقطة. و مؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان أرتفع ٢٧% ليغلق عند مستوى ١٠٠٣٠,٧٠ نقطة.

تطور اسعار إغلاق مؤشر EGX٣٠ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤

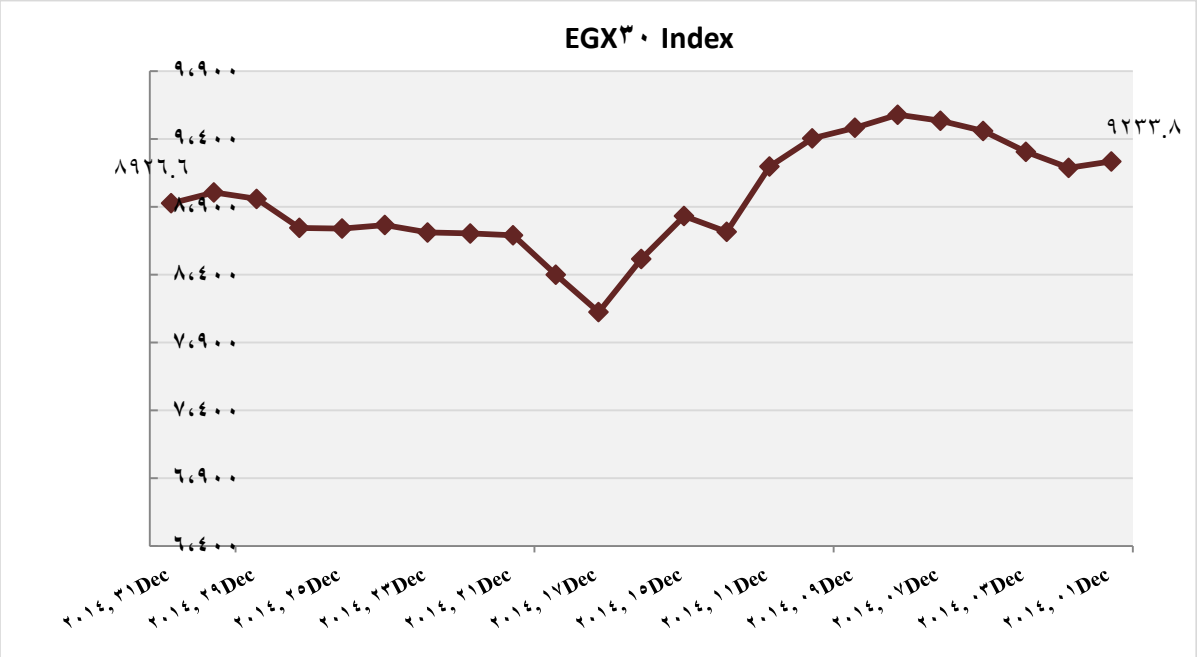

تعاملات المستثمرين (مصريين- عرب-أجانب) في ديسمبر ٢٠١٤

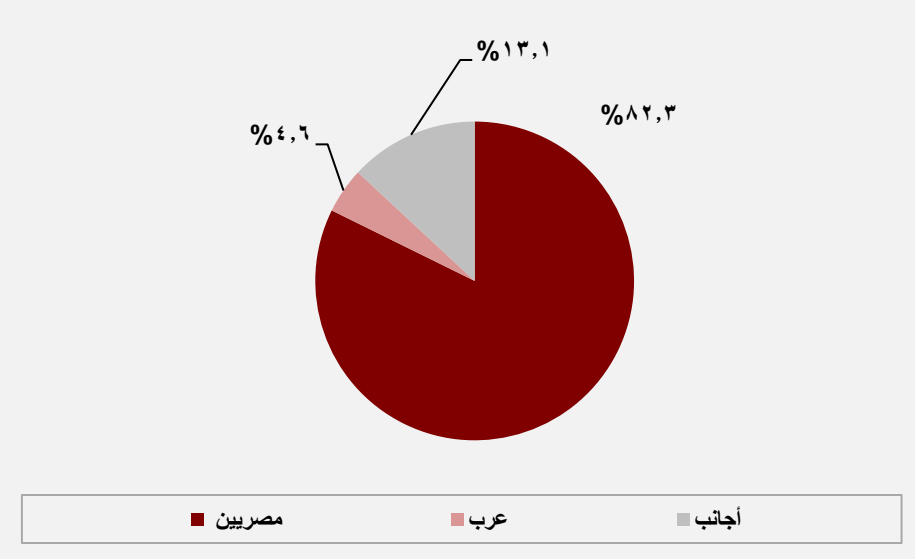

أشار تقرير البورصة عن تعاملات الشهر: تسجيل تعاملات المصريين نسبة ٨٢,٢٩% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٣,٠٨% والعرب على ٤,٦٣% وذلك بعد استبعاد الصفقات .وقد سجل الأجانب غير العرب صافي بيع بقيمة ١٤١,٢٤ مليون جنيه هذا الشهر .بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة ١١٦,١١ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره ٢٧٧٢,٣٨ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ١٩٨٥,٢٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وقد استحوذت المؤسسات خلال الشهر على ٥٩,٤٦% من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٤٠,٥٤%

إجماليات التداول حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤

جدول (١-٤)	إجماليات التداول حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤			
البيـــــــان	حتى ديسمبر ٢٠١٣	حتى ديسمبر ٢٠١٤	التغير (+/-)	التغير عن الفترة المقارنة (%)
قيمة التـــداول (بالمليون جنيه)	١٨٨٤٩٦	٣٢٢٩٦٧	١٣٤٤٧١	٧١
أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)	١٧٢١٠٠	٢٩٤٠٩٣	١٢١٩٩٣	٧١
أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)	١٦٤٠٠	٢٨٢٣٤	١١٨٣٤	٧٢
عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)	٣١٥٣٤	٦٤٢٥٧	٣٢٧٢٣	١٠٤
عدد العمليات المتداولة (بالألف عملية)	٥١٣١	٨٢١٥	٣٠٨٤	٦٠

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة و غير المقيدة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ نحو ٣٢٢ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٦٤ مليار ورقة منفذة على ٨,٢ مليون عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٨٨ مليار جنيه وكمية تداول بلغت٣١ مليار ورقة منفذة على ٥,١ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويلاحظ ارتفاع قيمة التداول بنسبة ٧١% مقارنة بنفس الفترة العام السابق.

التعاملات على السندات

جدول (١-٥)	تعاملات السندات (حكومية – شركات) حتى شهر ديسمبر ٢٠١٤	
بيـان	قيمة التداول مليون جنيه	حجم التداول بالألف
السندات الحكومية	٧٢٢٧٨,٢	٦٩٤٩٨,٤
سندات الشركات	٤٣,٦	٣٠٤,٠
الإجمالي	**٧٢٣٢١,٨**	**٦٩٨٠٢,٤**

بلغت إجمالي قيمة التداول على السندات بنوعيها (حكومية- شركات) نحو ٧٢,٣ مليار جنيه حتى نهاية هذا الشهر، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات حتى نهاية هذا الشهر نحو ٦٩ مليون سند تقريبا، وذلك كما هو موضح بالجدول.

رأس المال السوقي في ٢٠١٤/١٢/٣١

جدول (١-٦)	رأس المال السوقي في ٢٠١٤/١٢/٣١			
البيـان	إغلاق ديسمبر ٢٠١٣	إغلاق ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسبة التغير عن بداية العام %
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)	٤٢٦,٨١	٥٠٠,٠٢	١٧,٢	١٧,٢
رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)	١٧٥,٦٨	٢٢٤,٢٨	٢٧,٧	٢٧,٧
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)	١,٤٣	١,٠٨	-٢٤,١	-٢٤,١

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٥٠٠ مليار جنيه في نهاية جلسة تداول ٢٠١٤/١٢/٣١. وذلك بارتفاع عن الفترة المقارنة العام السابق قدره١٧,٢% ونسبة ١٧,٢% عن إغلاق جلسة التداول نهاية العام السابق (أسعار إغلاق جلسة يوم ٢٠١٣/١٢/٣١) و بالتالي سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ نسبة ٢٨,٥%[1] .

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم من أول العام وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤

أداء بورصات المنطقة

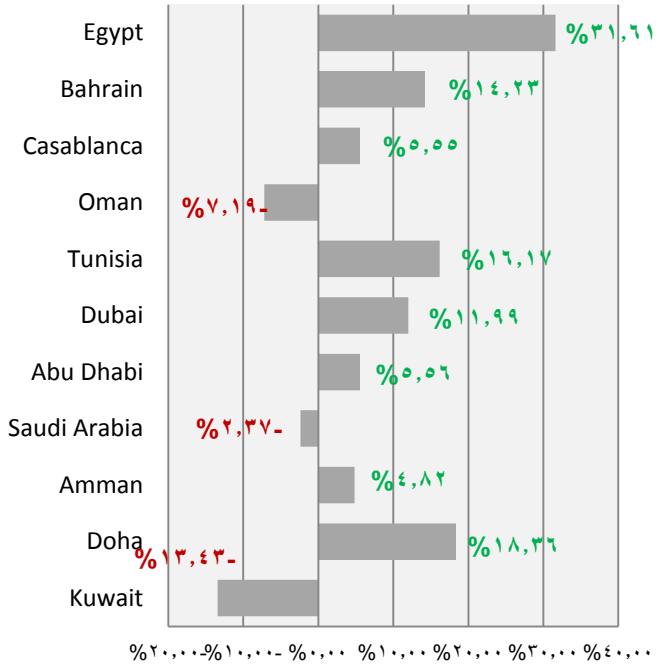

أداء بورصات العالم

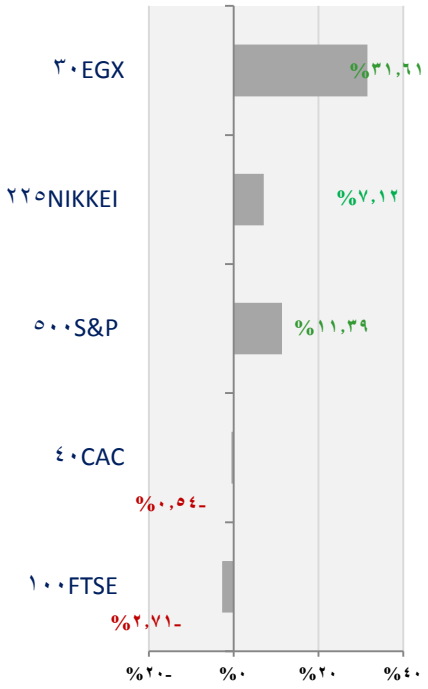

البورصة المصرية، الأفضل أداء فى المنطقة والعالم

أنهت معظم أسواق الأسهم الرئيسية في المنطقة العربية عام ٢٠١٤ على مكاسب سنوية بعد تقلبات حادة أظهرت مدى تعرضها للتقلبات وكذلك فرصها الواعدة للمستثمرين .وحققت البورصة المصرية أفضل أداء بين أسواق الأسهم الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط حيث زاد مؤشرها الرئيسي ٣٠ EGX ٣١,٦ % هذا العام مع عودة الاستقرار السياسي إلى البلاد إضافة إلى إصلاحات اقتصادية تهدف لدعم الماليات العامة وتحسين بيئة الأعمال.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ ومصدره وزارة التخطيط (نشرة الحسابات القومية).

وصعدت البورصات في منطقة الخليج بشكل كبير في النصف الأول من العام بعدما أصبحت المنطقة وجهة رئيسية للمستثمرين الأجانب مع قيام إم.إس.سي.آي لمؤشرات الأسواق برفع تصنيف الإمارات وقطر إلى وضع السوق الناشئة. وأدى إعلان السعودية عن فتح سوقها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل عام ٢٠١٥ إلى زيادة الاهتمام بالمنطقة.

لكن الأسواق هبطت بعد ذلك في موجات تهافت على البيع خلال الأشهر الأخيرة من العام حيث أدى هبوط أسعار النفط إلى التأثير سلباً على مضاربات في الأسهم.

وبلغ المؤشر الرئيسي للسوق السعودية (TASI) ذروة صعوده منذ بداية العام في سبتمبر محققا مكاسب بلغت ٣١ % لكنه أنهى عام ٢٠١٤ متراجعا ٢,٤% . وأنهى مؤشر سوق دبي العام (DFMGI) بمكاسب ١٢ % بعدما كان مرتفعا ٥٩ % في مايو. وحققت بورصة قطر أفضل أداء بين أسواق الأسهم الخليجية هذا العام حيث صعد مؤشرها (QSI) ١٨,٤ % بينما ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي (ADI) ٥,٦ % . وخسر مؤشرا عمان (AMGNRLX) والكويت (KWSE) ٧,٢ و١٣,٤ % على الترتيب هذا العام بينما ارتفع مؤشر سوق البحرين (BAX) ١٤,٢ %.

حققت البورصة الأردنية ٤,٩% وفى شمال أفريقيا حققت بورصة الدار البيضاء بالمغرب صعوداً بلغ ٥,٧% وتجاوزتها البورصة التونسية محققة ١٧,٩%.

٣. التفتيش :

جدول(١-٧)	التفتيش على شركات الأوراق المالية		
البيان	إجمالي تراكمي حتى ديسمبر ٢٠١٣	إجمالي تراكمي حتى ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	٢٩	١٩٨	٥٨٣٪
التفتيش المفاجئ	٣١٧	١٨٠	-٤٣٪
التفتيش للتحقق	٧٠	١٢١	٧٣٪
الإجمالي	٤١٦	٤٩٩	٢٠٪

قامت الهيئة حتى نهاية شهر ديسمبر بالقيام بعدد ٤٩٩ مهمة تفتيش على شركات الاوراق المالية (منهم ١٩٨ تفتيش دوري، ١٨٠ تفتيش مفاجئ و ١٢١ تفتيش للتحقق)، مقابل ٤١٦ مهمة تفتيش (٣١٧ منهم تفتيش مفاجئ) خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠١٣ .

٤. الترخيص للشركات :

جدول(١-٨)	بيان مقارن بعدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية				
النشاط المرخص به	حتى ديسمبر ٢٠١٣	حتى ديسمبر ٢٠١٤	التغير (+/-)	نسب التغير %	عدد المرخص لهم حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤
التوريق	٠	١	١	_	٧
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠	_	٣
أمين حفظ	١	١	٠	٠	٤٤
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	٢	١	١-	٥٠-	٥١
إدارة صناديق الاستثمار	٠	٠	٠	_	٤٨
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠	_	٧
نشر المعلومات عن الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	٥
التقييم والتصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	٠	_	١
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق	٥	٦	١	٢٠	١٩٩
السمسرة في الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	١٤٦
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٤	٢	٢-	٥٠-	٧٤
صناديق الاستثمار المباشر	٠	٠	٠	_	٢
صانع سوق	٠	١	١	_	١
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٢	٣	١	٥٠	٥٥
شركة صناديق	١	١	٠	٠	٢٣
رأس المال المخاطر	٠	٠	٠	_	١٩
صناديق الاستثمار	١	٨	٧	٧٠٠	١٠٠
المقاصة والتسوية في معاملات الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	١
تقييم وتحليل الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	١
الاجمالـــي	**١٦**	**٢٤**	٨	٥٠	**٧٨٧**

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بأنشاء صناديق وتشمل أيضاً الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتى تمت الموافقة على ترخيصها خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ عدد **٢٤** ترخيص ، مقابل ترخيص ١٦ شركة خلال نفس الفترة من العام السابق، وتمثل التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة موزعة على الانشطة المختلفة كما هو موضح بالجدول السابق. وقد بلغ إجمالي عدد الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ عدد **٧٨٧** شركة.

٥. الترخيص للمهنيين :

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

جدول(١-٩)	بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ مقارن بنفس الفترة العام السابق			
النشاط المرخص به	حتى ديسمبر ٢٠١٣	حتى ديسمبر ٢٠١٤	التغير(+/-)	نسبة التغير%
الأعضاء المنتدبين	٣١	٣٧	٦	١٩٪
مديرين الفروع	٤٣	٥٠	٧	١٦٪
مراقب داخلي	٦	٩	٣	٥٠٪
مسئول مكافحة غسل الأموال	٣	٦	٣	١٠٠٪
المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	١٥	١٨	٣	٢٠٪
مدير عمليات المكتب الخلفي	٢١	٢٥	٤	١٩٪
مدير مخاطر	٢٥	٢٢	-٣	-١٢٪
مراجع داخلي	١٧	٢٢	٥	٢٩٪
مدير مالي	٢٧	١٧	-١٠	-٣٧٪
مدير حساب	٢٩٧	٢٦٨	-٢٩	-١٠٪
باحث و محلل مالي	٢	٠	-٢	-١٠٠٪
الإجمالي	**٤٨٧**	**٤٧٤**	**-١٣**	**-٣٪**

وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية خلال الفترة ٤٧٤ ، مقابل ٤٨٧ خلال نفس الفترة من العام السابق، هذا و تجدر الإشارة إلى أنه قد اجتاز ٣٩ متقدم الاختبارات خلال شهر ديسمبر فقط . وقد استحوذت وظيفة مديري الحساب على النسبة الأكبر من التراخيص الممنوحة للعاملين في مجال الأوراق المالية حيث وصل عددهم خلال الفترة محل الدراسة إلى ٢٦٨ ، مقابل ٢٩٧ خلال نفس الفترة من العام السابق .

ثانياً: نشاط التأمين

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

١-١ البيانات المالية :

١-١-١ الإصدارات :

جدول (٢-١)	بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الحياة								
بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			مبالغ التأمين بالمليار جنيه		
	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع
حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤	١٧٢٤	٣٤٧٥٣	٣٦٤٧٨	١٤٨٥,٣	٦٠٨٩,٨	٧٥٧٥,١	٢٨٣	٢،٩٤٥	٣،٢٢٨
حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣	١٠١٢	٣٣٦٤٩	٣٤٦٦٢	١٠٩٩,١	٧٣٥٧,٩	٨٤٥٦,٩	١٧٦	٢،٦٥١	٢،٨٢٧
معدل التغير %	٧٠,٣	٣,٣	٥,٢	٣٥,١	١٧,٢-	١٠,٤-	٦١,٢	١١,١	١٤,٢

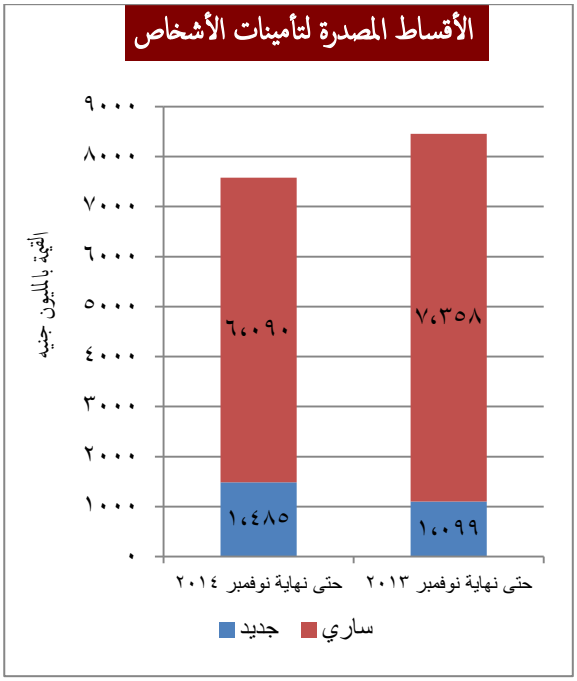

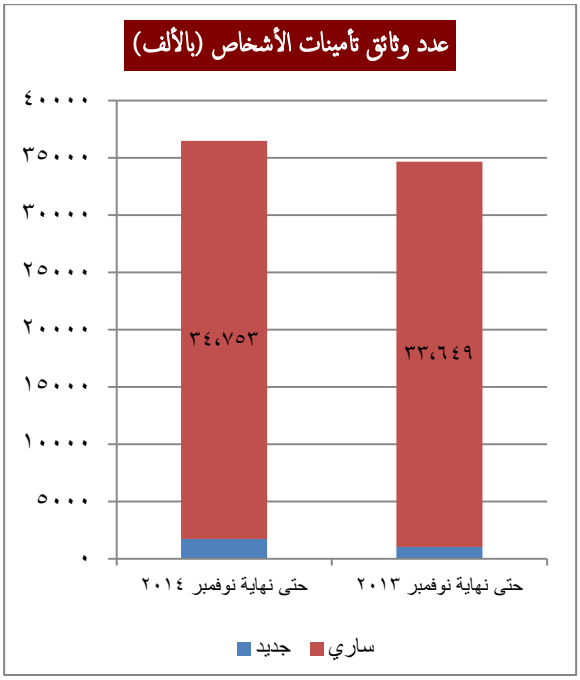

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- تزايد عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الأشخاص من **١,٠** مليون وثيقة إلى **١,٧** مليون وثيقة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، وقد تحقق هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة ، كما تركز في وثائق التأمين الجماعي .

٢- تزايد عدد الوثائق السارية لتأمينات الأشخاص من **٣٣,٦** مليون وثيقة إلى **٣٤,٨** مليون وثيقة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، وقد تحقق هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة.

٣- تزايد اجمالى عدد الوثائق الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص من **٣٤,٧** مليون وثيقة إلى **٣٦,٥** مليون وثيقة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، وقد تركز هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة.

٤- كما يلاحظ ايضا ان نسبة العقود الجديدة تبلغ **٥%** فقط من عدد الوثائق بالسوق المصرى وهى نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بالأسواق الخارجية مثل لبنان والمغرب والاردن والكويت والامارات والتى تتراوح نسبة العقود والوثائق الجديدة فيها مابين ٤٠% إلى ٥٠% وقد تصل لدى بعض الشركات إلى حوالى ٦٠% من محفظة الاعمال ، مما يشير الى ان هذا الفرع فى السوق المصرى فى حاجة الى تطوير التغطيات التأمينية لاجتذاب شريحة جديدة من العملاء كانت تحجم عن شراء أنواع جديدة من الوثائق مثل الوثائق المرتبطة بالاستثمار خاصة فى ضوء وجود شركات تأمين تكافلى تقوم بتوفير تلك التغطيات.

٥- تناقصت قيمة الأقساط المصدرة لتأمينات الأشخاص من **٨,٥** مليار جنيه إلى **٧,٦** مليار جنيه من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، بسبب التناقص المحقق في قيمة الأقساط السارية ، بينما تزايدت خلال الفترة نفسها قيمة الأقساط الجديدة من ١,١ مليار جنيه إلى ١,٥ مليار جنيه بسبب التناقص المحقق فى العام السابق لشركة مصر لتأمينات الحياة وقد بلغ معدل الاحتفاظ من الاقساط نسبة ٩٣%. وتجدر الاشارة الى ان قيمة الاقساط المحققة خلال هذا الشهر قد بلغت ٦٧٠ مليون جنيه

٦- تزايدت قيمة اقساط شركات التأمين التكافلى حياة من ١٥١ مليون جنيه فى عام ٢٠١٣ الى **٢٧٥**مليون جنيه فى عام ٢٠١٤ وقد حققت الشركة المصرية للتأمين التكافلى حصة قدرها ٨١% تليها شركة طوكيو مارين نايل فاملى بحصة قدرها ١٩% وقد بلغ **معدل الاحتفاظ الاجمالى** من الاقساط نسبة ٨٤%

جدول (٢-٢)	بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات								
بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			مبالغ التأمين بالمليار جنيه		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤	٢٩٦٥	٦٧٣٩	٩٧٠٣,٧	٢٤٨٧,٦	٢٩٥٦,٨	٥٤٤٤,٥	١،٣٦٩,٥	٨،٥٧٥,٩	٩،٩٤٥,٤
حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣	٢٥٨٤	٥٦٦٧	٨٢٥١,١	٢٠٦١,٦	٢٧٠٤,٢	٤٧٦٥,٨	١،٤٤٥,٥	٩،٦٦٢,٠	١١،١٠٧,٥
معدل التغير %	١٤,٧	١٨,٩	١٧,٦	٢٠,٧	٩,٣	١٤,٢	٥,٣-	١١,٢-	١٠,٥-

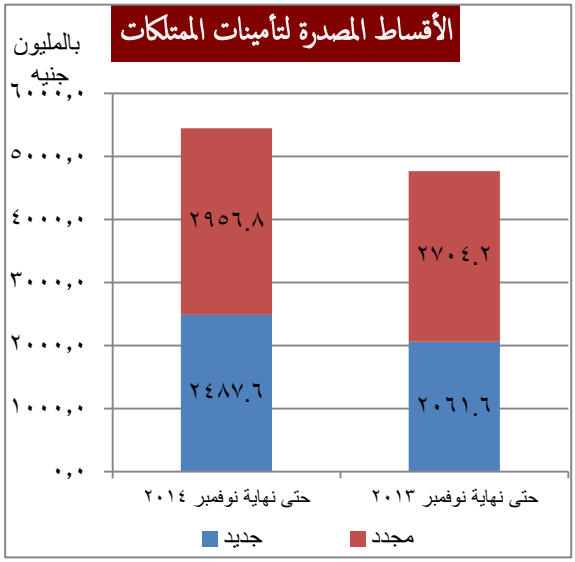

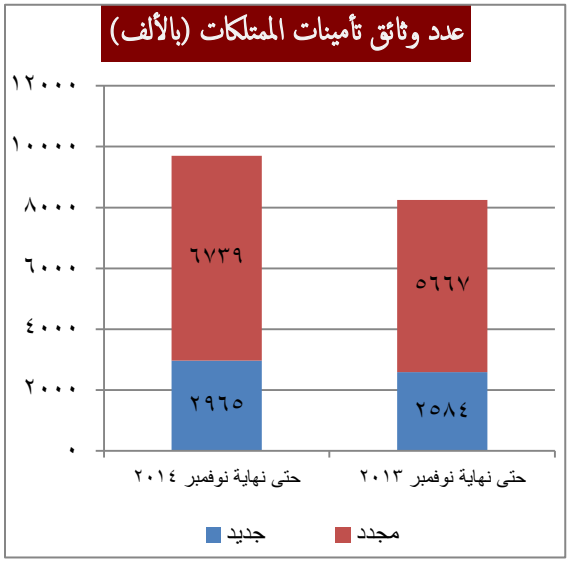

حيث يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- زيادة عدد الوثائق المجددة لتأمينات الممتلكات من ٥,٧ مليون وثيقة إلى ٦,٧ مليون وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، بسبب التزايد في عدد وثائق التأمين في معظم فروع التأمين وبصفة خاصة فرعى السيارات التكميلى والاجبارى واللذان يشكلان نسبة ٨٦% هذا العام من اجمالى عدد الوثائق الجديدة مقابل نسبة ٨١% فى العام السابق حيث تزايدت لفرع الاجبارى من ٤,١ مليون وثيقة الى ٥,٣ مليون وثيقة كما يلاحظ ايضا تزايد عدد الوثائق المجددة لفرع السيارات التكميلى من ٩٠٥ الف وثيقة الى ٩٥٣ الف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠

٢- تزايدت عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٢,٦ مليون وثيقة إلى حوالي ٣ مليون وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، بسبب التزايد فى عدد وثائق التأمين لفرعى السيارات التكميلى والاجبارى واللذان يشكلان نسبة ٩٣% هذا العام مقابل ٨٩% فى العام السابق وقد بلغ معدل التطور فى عدد وثائق التأمين الاجبارى هذا العام بالمقارنة للعام السابق نسبة ١٧,٨% والسيارات التكميلى ١,١% وفرع الطيران ٢١,٨% والحوادث ٩,٢% والطبى ٦,٢% بينما تناقصت الزيادة فى كل من فروع النقل الداخلى واجسام السفن والبترول

٣- تزايدت الأقساط المصدرة الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٢,١ مليار جنيه إلى ٢,٥ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، بسبب تزايدها في معظم الفروع حيث تزايدت لفرع البحرى بنسبة ٤٣% وفرع الهندسى بنسبة ٨١,٥% والسيارات الاجبارى بنسبة ٢١,٥% بينما تناقصت فى كل من فروع الحريق واجسام السفن والطيران

٤- تمثل الأقساط الجديدة نسبة ٤١,٧ % من جملة الأقساط المكتتب فيها خلال من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ كما تمثل نسبة ٤٣,٨ % خلال الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٣/١١/٣٠ .

٥- يلاحظ تزايد جملة الأقساط المكتتب فيها خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنة بذات الفترة من العام السابق حيث تزايدت من ٤,٨ مليار جنيه إلى ٥,٥ مليار جنيه بسبب تزايدها في جميع فروع التأمين وقد بلغ معدل الاحتفاظ من الاقساط نسبة ٥٣%. وتجدر الاشارة الى ان قيمة الاقساط المحققة خلال هذا الشهر قد بلغت ٤٦٨ مليون جنيه

٦- تزايدت قيمة اقساط شركات التأمين التكافلى ممتلكات من ٧٨٠ مليون جنيه فى عام ٢٠١٣ الى ٩٠١ مليون جنيه فى عام ٢٠١٤ وقد حققت شركة المشرق العربى اروب اورينت نسبة ٢٧% تليها شركة بيت التأمين المصرى السعودى بحصة قدرها ٢٠% وقد بلغ معدل الاحتفاظ من الاقساط نسبة ٤٣%.

٧- تناقصت الحصة السوقية لشركات قطاع الاعمال العام ممثلة فى شركة مصر للتأمين من ٥٤,٩% الى ٥٣,٢% هذا العام كما يلاحظ ايضا تناقص الحصص السوقية لكل من شركات الدلتا والمجموعة المصرية وبيت التأمين المصرى السعودى

٨- تزايدت الحصة السوقية لشركة قناة السويس للتأمين من ٥,٢% الى ٥,٤% وشركة بوبا من ٤,٨% الى ٥,٤% والمصرية للتأمين التكافلى من ٣,٩% الى ٤,٢% .

٩- بلغ معدل تعامل شركات تأمينات الممتلكات مع شركات الوساطة التأمينية نسبة ٤٦% ووسطاء التأمين الافراد ٣٠%

جدول (٢-٣) بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات

فروع التأمين	من أول يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣						من أول يناير حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤					
	عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
الحريق	٣٦	٦٤	١٠٠	٣٤٢,٣	٥٩٢,٥	٩٣٤,٨	٣٨	٥٧	٩٥	٢٩٧	٤٣١,٩	٧٢٨,٩
النقل البحري	٧٢	٧٦	١٤٨	١٤٥,٢	٢٣٠,١	٣٧٥,٣	٨٢	٤٤	١٢٦	٢٠٧,٢	٢٢٤,٤	٤٣١,٦
النقل الداخلي	٥٨	١٨١	٢٤٠	٤٧,٥	٤٠,٤	٨٧,٩	٥٧	٤٠	٩٧	٥٣,٨	٣٩,٦	٩٣,٤
أجسام السفن	١	٢	٣	٢٢,٦	٦٣,٤	٨٦	١	٢	٣	١٤,٩	٧٦,٧	٩١,٦
الطيران	٠	٠	٠	١٠,٢	١,٥	١١,٧	٠	٠	٠	٦,٤	٠	٦,٤
سيارات تكميلي	٢٤٨	٩٠٦	١١٥٣	٦٢٢,٣	١٠١٢,٨	١٦٣٥,٢	٢٥٠	٩٥٣	١٢٠٤	٨١٧,٦	١٠٨٠,٩	١٨٩٨,٦
سيارات إجباري	١٩٥٠	٤١١١	٦٠٦٢	٣٩٤	٩٦,٥	٤٩٠,٥	٢٢٩٨	٥٣٤٦	٧٦٤٤	٤٧٩	٩٤,٤	٥٧٣,٣
الهندسي	٥	٧	١١	٩٦,٦	٥٩,٤	١٥٦,١	٦	٧	١٣	١٧٥,٣	٧٤,١	٢٤٩,٤
البترول	٠	٠	١	٩,٧	١٥,٣	٢٤,٩	٠	٠	١	١٠,٧	٣٣,٦	٤٤,٣
الحوادث	٢٠٤	٢٨٥	٤٨٩	٢١٧,١	١٨٨,٣	٤٠٥,٤	٢٢٣	٢٤٠	٤٦٣	٢٦٢,٣	٢٧٩,١	٥٤١,٤
الطبي	٩	٣٥	٤٤	١٥٤,١	٤٠٣,٩	٥٥٨	١٠	٤٩	٥٨	١٦٣,٥	٦٢٢,١	٧٨٥,٥
الإجمالي	٢٥٨٤	٥٦٦٧	٨٢٥١	٢٠٦١,٦	٢٧٠٤,١	٤٧٦٥,٨	٢٩٦٥	٦٧٣٩	٩٧٠٤	٢٤٨٧,٧	٢٩٥٦,٨	٥٤٤٤,٤

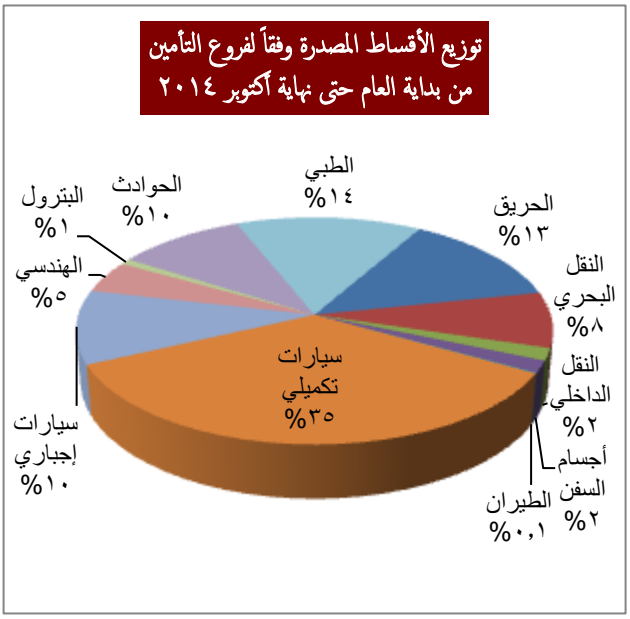

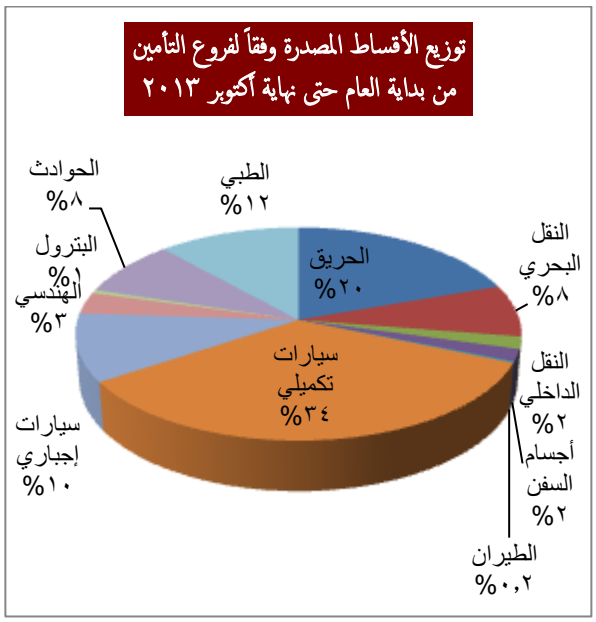

١-١-٢- التعويضات :

جدول (٢-٤)	بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات عن الفترة من أول يناير حتى نهاية أكتوبر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤					
بيان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤
عدد المطالبات المبلغة (بالألف)	١،٦١٣	١،٨٣٣	٣٦٥	٤٩٣	١،٩٧٨	٢،٣٢٥
عدد المطالبات المسددة بالألف)[٢]	١،٧٤٢	١،٧٤٣	٣٧٦	٤٨١	٢،١١٨	٢،٢٢٤
التعويضات المسددة بالمليون جنيه	٢،٣٨٨	٣،١٤٨	٢،٣٦٧	٣،٣٣٧	٤،٧٥٥	٦،٤٨٥

[٢] المطالبات المسددة: هي المطالبات التي تم سدادها خلال الشهر بصرف النظر عن تاريخ ورودها للشركة.

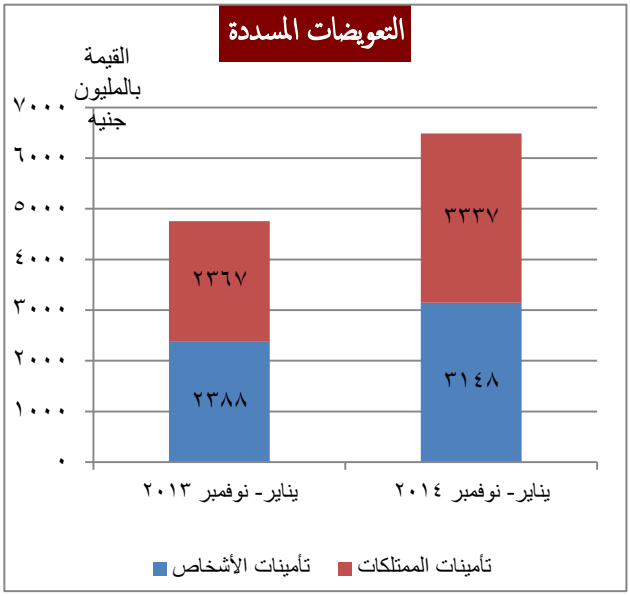

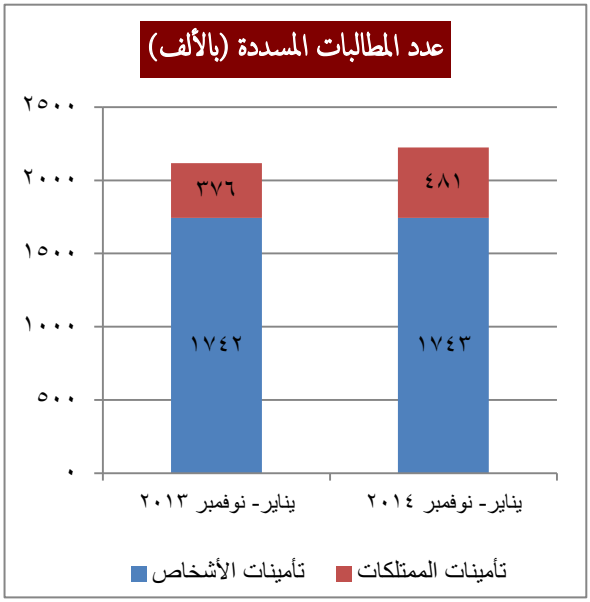

١-١-٢-١ تعويضات الأشخاص

جدول (٢-٥)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الأشخاص عن الفترة من أول يناير حتى نهاية نوفمبر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤					
بيان	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		التعويضات المسددة بالمليون جنيه	
	يناير-نوفمبر ٢٠١٣	يناير-نوفمبر ٢٠١٤	يناير-نوفمبر ٢٠١٣	يناير-نوفمبر ٢٠١٤	يناير-نوفمبر ٢٠١٣	يناير-نوفمبر ٢٠١٤
فردى	٣٣	٣٧	٦٦	٣٥	٨١١,٧	١٠٣٤,٤
جماعي	١٥٨٠	١٧٩٥	١٦٧٦	١٧٠٧	١٥٧٦,٧	٢١١٨,١
الإجمالي	١،٦١٣	١،٨٣٣	١،٧٤٢	١،٧٤٣	٢٣٨٨,٤	٣١٥٢,٥

يلاحظ من الجدول السابق :

١. تزايد عدد المطالبات المبلغة لتأمينات الأشخاص من ١،٦ مليون مطالبة إلى ١،٨ مليون مطالبة تقريباً خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق وبمعدل تطور نسبته ١٣,٦%

٢. تمثل عدد المطالبات المسددة الى عدد المطالبات المبلغة نسبة ٩٥% .

٣. تساوت تقريبا عدد المطالبات المسددة بعدد ١,٧ مليون تعويض لتأمينات الأشخاص خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مع ذات الفترة من عام السابق.

٤. تزايد قيمة التعويضات المسددة لتامينات الاشخاص من ٢,٤ مليار جنيه إلى ٣,١ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من عام السابق وبمعدل تطور نسبته ٣١,٨% ، ويرجع ذلك إلى التزايد فى تعويضات تامينات الحياة لكل من الفردى والجماعى.

٥. تزايدت قيمة التعويضات المسددة لشركات التامين التكافلى من ٥٤ مليون جنيه الى ١١٥ مليون جنيه تركزت معظمها فى الشركة المصرية للتامين التكافلى بنسبة ٨٨% نظرا لان محفظتها من الاقساط تبلغ ٨١% من اجمالى محفظة الاقساط لشركات التامين التكافلى ممتلكات.

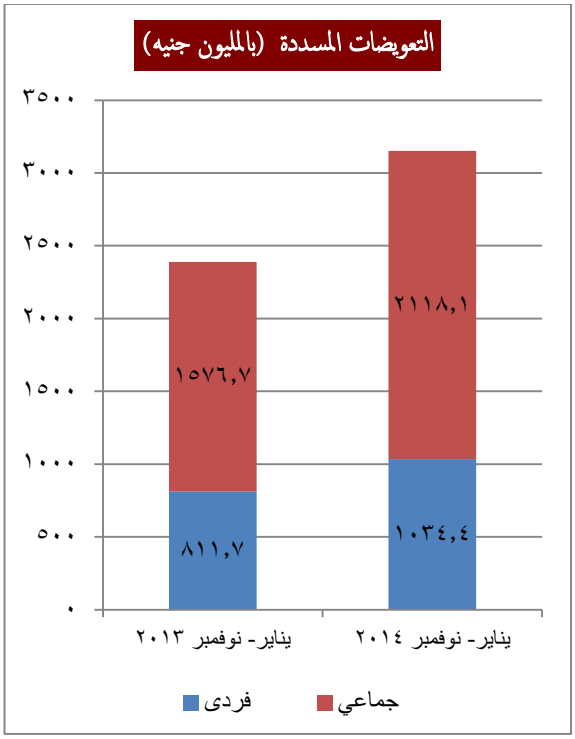

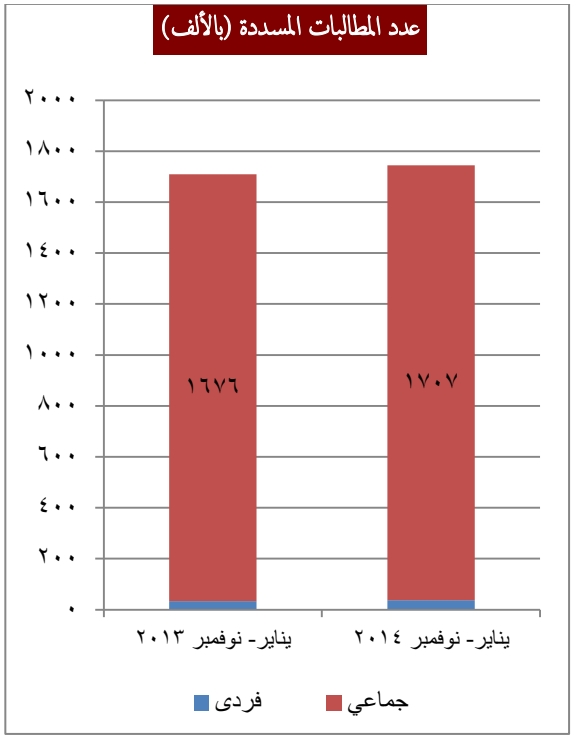

١-١-٢-٢ تعويضات تأمينات الممتلكات :

جدول (٢- ٦)

بيان مقارن بتعويضات تأمينات الممتلكات
عن الفترة من أول يناير حتى نهاية نوفمبر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

فروع التأمين	عدد المطالبات المبلغة		عدد المطالبات المسددة		قيمة التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)	
	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤
الحريق	٢,٢	٢,٤	١,٧	٢,٣	٤٦٥,٢	٥٣٤,٧
النقل البحري	١,٧	٢,٣	٥,٧	١,٥	٣٨,٧	٤٥,١
النقل الداخلي	١,٣	١,٤	١,١	١,٠٤	١٨,٧	٢١,١
أجسام السفن	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,١٤	٣٦,٧	٩٩,١
الطيران	٧,٢	٧,١	٥,٧	٥,١	٦٠,٤	٥٦,٣
السيارات التكميلي	١٣٧,٦	١٤١,٧	١٤٠,٧	١٥٢,٢	٩٤١,٢	٩٤٤,٩
السيارات الإجباري	٤,٠	٧,٤	٥,٦	٦,٦	١٥٢,٧	٥٣٤,٨
الهندسي	٠,٨	٠,٩	٠,٩	١,١	٨٣,٩	٢٦٢,٩
البترول	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٤٩,٤	٧٧,٧
الحوادث	٦,٣	٧,٠	٦,٨	٥,٨	٧٠,٦	١١٩,٥
الطبي	٢٠٣,٩	٣٢١,٩	٢٠٧,٥	٣٠٥,١	٤٤٩,١	٦٤٠,٤
الإجمالي	٣٦٥,٤	٤٩٢,٧	٣٧٥,٧	٤٨٠,٩	٢٣٦٦,٦	٣٣٣٦,٧

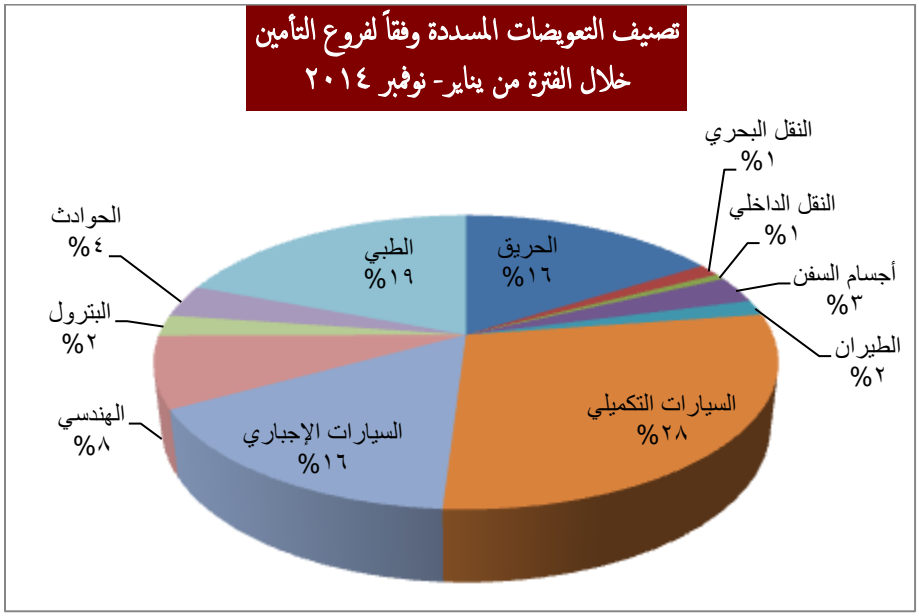

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- تزايد إجمالي عدد المطالبات المبلغة من ٣٦٥ ألف مطالبة إلى ٤٩٢ ألف مطالبة ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المبلغة لمعظم فروع التأمين وبخاصة فرع التأمين الطبي حيث تزايدت من ٢٠٣ الف مطالبة الى ٣٢١ الف مطالبة وبمعدل تطور قدره ٣٤,٨%

٢- استحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على نسبة ٢٨,٨ % من عدد المطالبات المبلغة كما يستحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٥,٣ % من ذات العدد.

٣- تزايد إجمالي عدد المطالبات المسددة من ٣٧٥ ألف تعويض إلى ٤٨٠ ألف تعويض وبمعدل تطور بالمقارنة للعام السابق نسبته ٢٨%ويرجع سبب ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المسددة لكل فروع التأمين كما تركز هذا التزايد في فروع الطبي والسيارات التكميلي.

٤- تمثل عدد المطالبات المسددة الى عدد المطالبات المبلغة نسبة ٩٨% .

٥- تزايدت حصة القطاع العام ممثلة فى شركة مصر للتامين من التعويضات المسددة من ٥٤,٩% فى العام السابق الى ٥٦,٣% هذا العام وقد بلغت حصة الشركة من تعويضات فرع السيارات الاجبارى ٦٨% والطيران ١٠٠% والسيارات التكميلى ٤٥% والهندسى ٧٤% والبترول ٩٦% والطبى ٤٧,٨%

٦- استحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على نسبة ٣١,٦ % من عدد المطالبات المسددة كما استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٣,٤ % من ذات العدد .

٧- تزايد إجمالي قيمة التعويضات المسددة من ٢,٤مليار جنيه إلى ٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، وبمعدل تطور نسبته ٤١% ويرجع سبب ذلك إلى تزايد قيمة التعويضات المسددة لمعظم فروع التأمين وبخاصة فروع الطبي والسيارات الإجباري حيث تزايد لفرع الإجباري من ١٥٢,٧ مليون جنيه إلى ٥٣٤,٨ مليون جنيه بسبب تزايد عدد المطالبات المسددة والتي قد يرجع تاريخ حدوثها إلى فترات سابقة عن الفترة المعد فيها هذا البيان كما تزايدت ايضا لفرع الطبى من ٤٤٩ مليون جنيه الى ٦٤٠ مليون جنيه كما يلاحظ ايضا تزايد قيمة التعويضات المسددة لفرع الهندسى من ٨٤ مليون جنيه الى ٢٦٣ مليون جنيه ولفرع السيارات التكميلى من ٩٤١ مليون جنيه الى ٩٤٥ مليون جنيه ولفرع اجسام السفن من ٣٧ مليون جنيه الى ٩٩ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠

٨- تزايدت قيمة التعويضات المسددة لشركات التامين التكافلى ممتلكات من ٣٠٥ مليون جنيه الى ٣٠٢ مليون جنيه تركزت معظمها فى شركة بيت التامين المصرى السعودى بنسبة ٣٢% وشركة المشرق العربى اروب اورينت بنسبة ٢٠% وشركة وثاق بنسبة ١٦%

١-١-٣ الإلغاءات :

جدول (٢ – ٧)	بيان مقارن بالإلغاءات عن الفترة من أول يناير حتى نهاية نوفمبر لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤					
بـــــيـان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤	يناير- نوفمبر ٢٠١٣	يناير- نوفمبر ٢٠١٤
عدد الوثائق الملغاة (بالألف)	٦٢	٦٣	١٣٦	١٥٩	١٩٨	٢٢٢

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١- تزايد إجمالي عدد الوثائق الملغاة من ١٩٨ ألف وثيقة إلى ٢٢٢ ألف وثيقة خلال الفترة من ١/١/ ٢٠١٤ حتى ١١/٣٠/ ٢٠١٤ لإجمالي تأمينات الممتلكات والأشخاص مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، وقد تركزت هذه الإلغاءات في شركة مصر للتأمين بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وشركة مصر لتأمينات الحياة بالنسبة لتأمينات الأشخاص وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الوثائق يتم بناء على طلب العميل أو من جانب شركة التأمين في حالة عدم سداد القسط المستحق .

٢- يمثل عدد وثائق تأمينات الممتلكات الملغاة نسبة ٧١,٦ % وقد تركزت معظمها فى فرعى السيارات الاجبارى والتكميلى بينما تمثل الغاءات تامينات الحياة نسبة ٢٨,٤% من إجمالي عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة من ١/١/ ٢٠١٤ حتى ١١/٣٠/ ٢٠١٤ .

١-٢ الفحص :

١-٢-١ فحص شركات التأمين

جدول(٢-٨)	عمليات فحص شركات التأمين		
البيان	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤	معدل التغير%
فحص (مكتبي)	٨٨	١١٧	٣٣,٠
فحص (ميداني)	٥٠	٦٩	٣٨,٠
فحص مفاجئ (ميداني)	١٦	٧	-٥٦,٣
فحص شكوى (ميداني)	١٣	١٤	٧,٧
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٧٩	٦٨	-١٣,٩

قامت إدارات فحص شركات التأمين بما يلى :

١ عدد (١١٧) مهمة فحص مكتبي لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مقابل عدد (٨٨) مهمة فحص مكتبي خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، تم من خلاله مراجعة المراكز المالية والحسابات الختامية والمعدلات والمؤشرات الفنية لشركات التأمين.

٢ عدد (٦٩) مهمة فحص ميدانى لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مقابل (٥٠) فحص ميداني خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ . تم من خلاله مراجعة السجلات والمستندات الخاصة بعمليات الإصدار والتحصيل والتعويضات و الاستثمارات والتحقق من التزام الشركات بالقواعد والإجراءات المقررة والمعتمدة من الهيئة .

٣ عدد ٧ عمليات فحص ميدانى مفاجئ لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مقابل ١٦ فحص ميدانى مفاجئ خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

١-٢-٢ فحص شركات الوساطة في التأمين

جدول(٢-٩)	عمليات فحص شركات الوساطة فى التأمين		
البيان	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤	معدل التغير %
فحص دوري	٢١	٣٣	٥٧,١
فحص مفاجئ	٢	٠	-١٠٠,٠
الإجمالي	٢٣	٣٣	٤٣,٥

١-٣ الترخيص :

١-٣-١ شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاونى

لم يشهد شهر ديسمبر ٢٠١٤ تسجيل شركة تأمين جديدة ليظل عدد شركات التأمين العاملة في السوق وجمعيات التأمين التعاوني المسجلة بالهيئة كالتالي **٣٠** شركة تأمين ، **وجمعية تأمين تعاوني واحدة**، هذا بالإضافة إلى **شركة ذات طبيعة خاصة** وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى .

١-٣-٢ مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ على عدد مجمعات التأمين البالغ عددها **٤** مجمعات تأمين . وكذلك لم يطرأ أى تعديل على عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة خلال هذا الشهر والبالغ عددهم ٤ صناديق تأمين حكومية ، و هو نفس عددهم عام ٢٠١٣.

٢. صناديق التأمين الخاصة :

٢-١ الفحص

جدول (٢-١٠)	فحص صناديق التأمين الخاصة		
البيـــان	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤	معدل التغير %
فحص مكتبى	٢٩٢	٢٨٩	-١,٠
فحص ميدانى	٢٨٧	٢٩٢	١,٧
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	١٧١	٢٢٨	٣٣,٣
غلق مقار الصناديق	٤	٦	٥٠,٠
تصفية صناديق	٣	٠	-١٠٠,٠
شطب صناديق	٢	٠	-١٠٠,٠
قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)	٦٩٧٠	٧٠٤٧,٣	١,١
بيان الشكاوى التى وردت للإدارة	٢٤	١٤	-٤١,٧

قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ :

- فحص مكتبي لعدد **٢٨٩** صندوق تأمين خاص مقابل ٢٩٢ خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والإيضاحات المتممة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التى توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكتبي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .

- فحص ميداني لعدد **٢٩٢** صندوق تأمين مقارنة بعدد ٢٨٧ صندوق تأمين خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣، تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .

- الموافقة على استثمارات بلغت **٧,٠٥** مليار جنيه مقابل **٧** مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بارتفاع بنسبة ١,١% . وتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٢-٢ تسجيل الصناديق:

جدول(٢-١١)	تسجيل صناديق التأمين الخاصة		
البيان	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤	معدل التغير %
تسجيل جديد	٢٢	١٩	-١٣,٦
تعديل أنظمة أساسية	١٥٩	١٤٦	-٨,٢
شطب	٤	٤	٠

- صدر خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ عدد ١٥ قراراً تتعلق بتسجيل و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد ١٠ صندوق تأمين خاص.

- تم خلال الفترة من يناير إلى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ تسجيل عدد ١٩ صندوق تأمين خاص و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد ١٤٦ صندوق، و شطب ٤ صناديق.

- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

٣. الأنشطة المساعدة :

٣-١ شركات الوساطة فى التأمين وإعادة التأمين

تم تسجيل شركة وساطة تأمينية جديدة في ديسمبر ٢٠١٤ ليصبح العدد الاجمالى ٤٣ شركة وساطة فى التأمين مقارنة بعدد (٤٠) شركة وساطة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ .

٢-٣ وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

جدول (٢- ١٢)	تسجيل وسطاء التأمين		
البيـــان	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٦٥٠٥	٦٩١٣	٦,٣
تسجيل جديد	٨٨٣	٨٧٢	-١,٢
إعادة قيد	٣١٧	٢٢٧	-٢٨,٤
شطب	٨١٤	٥٧٦	-٢٩,٢
العدد الساري فى نهاية الفترة	٦٨٩١	٧٤٣٦	٧,٩

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد وسطاء التأمين فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ (٧٤٣٦ وسيطا) مقابل عدد ٦٨٩١وسيطا فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ بمعدل زيادة ٩,٦ % .كما يلاحظ ايضا انخفاض عدد الوسطاء المشطوبين من ٨١٤ وسيط الى ٥٧٦ وسيط خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠

جدول (٢-١٣)	أسباب شطب وسطاء التأمين		
البيان	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤	معدل التغير %
شطب بسبب عدم التجديد	٦٢٦	٣٤٢	-٤٥,٤
شطب بسبب عدم استيفاء مستندات	١٨٦	١٢٤	-٣٣,٣
شطب بسبب رسوب فى امتحان الهيئة	٠	١٠٠	___
شطب بناء على طلبهم	١	٣	٢٠٠,٠
شطب بسبب الوفاة	١	٢	١٠٠,٠
شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠) لسنة ١٩٨١	٠	٥	___
إجمالى العدد المشطوب	٨١٤	٥٧٦	-٢٩,٢

٣-٣ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

لم يتم الترخيص لشركات جديدة خلال شهر ديسمبر٢٠١٤ وقد بلغ عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار ٤٧ شركة مقارنة بعدد ٤٦ شركة في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ .

٣-٤ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

جدول(٢-١٤)	عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)		
البيان	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٥١٤	٥١٠	-٠,٨
تسجيل جديد	٢٣	٨	-٦٥,٢
إعادة قيد	١١	١١	٠,٠
شطب	٣٨	١٠٢	١٦٨,٤
العدد السارى فى نهاية الفترة	٥١٠	٤٢٧	-١٦,٣

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار **٤٢٧** خبير معاينة فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ مقابل **٥١٠** خبير معاينة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بمعدل انخفاض ١٦,٣ %.

٣-٥ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين (أشخاص اعتباريين) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ (**١٠** شركات) مقارنة بعدد **١١** شركة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

٣-٦ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

تم تسجيل عدد **٣** خبراء استشاريين خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ ليصبح عددهم **٣١٠** خبيراً بينما كان عددهم في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ (٣٠٦) خبير استشاري.

٣-٧ الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد الخبراء الاكتواريين **٣٠** خبير اكتواري،في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بعدد (٢٠) خبيرا اكتوارياً في نهاية ديسمبر٢٠١٣.

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى

أهم المؤشرات

جدول (٣ – ١)	بيان مقارن بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقارى				
البيـــــان	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %	تراكمياً من بداية النشاط حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣	تراكمياً من بداية النشاط حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤
اجمالى التمويل العقارى الممنوح من الشركات (مليون جنيه)	٤٨٦,٥	٥٧٥,٩	%١٨,٤	٤٢٦٠	٤٨٣٥
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٢٨٣	٢٣٤٣
اجمالى قيمة إعادة التمويل العقارى (مليون جنيه)	١٥٢	٩٢	%٣٩,٥-	٧٠٢	٨٠٠
عدد المستثمرين (العقود)	١١٨١	١٩٧١	%٦٦,٩	٣٤٠٤٥	٣٦٠١٦

تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقارى

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري من بداية العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٥٧٥,٩ مليون جنيه مقابل ٤٨٦,٥ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ١٨,٤ % .

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ ما قيمته ٤,٨٤ مليار جنيه مقابل ٤,٢٦ مليار جنيه حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ بمعدل زيادة ١٣,٥%.

تطور النشاط فيما يخص إجمالى أرصدة التمويل العقارى

بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ ما قيمته ٢,٣٤ مليار جنيه مقابل ٢,٢٨ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ .

تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

بلغت قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري خلال الفترة من أول العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٩٢ مليون جنيه مقابل ١٥٢ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بمعدل انخفاض ٣٩,٥% ، وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل

العقاري الممنوح من بداية النشاط حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٧٠٢ مليون جنيه من بداية النشاط حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع ١٤%.

تطور النشاط فيما يخص عدد العقود الجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ١٩٧١ عقد (مستثمر جديد) من يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مقابل ١١٨١ عقد فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٣٦٠١٦ عقد (مستثمر) .

تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهرى

جدول (٣ – ٢) قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري

القيمة بالمليون جنيه

الدخل الشهرى بالجنيه	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣		من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
حتى ١٧٥٠ ج	٣١,٢	%٦,٤	٤٨,٤	%٨,٤	٥٥,١
أكبر من ١٧٥٠ ج	٤٥٥,٣	%٩٣,٦	٥٢٧,٥	%٩١,٦	١٥,٩
الإجمالي	٤٨٦,٥	%١٠٠	٥٧٥,٩	%١٠٠	١٨,٤

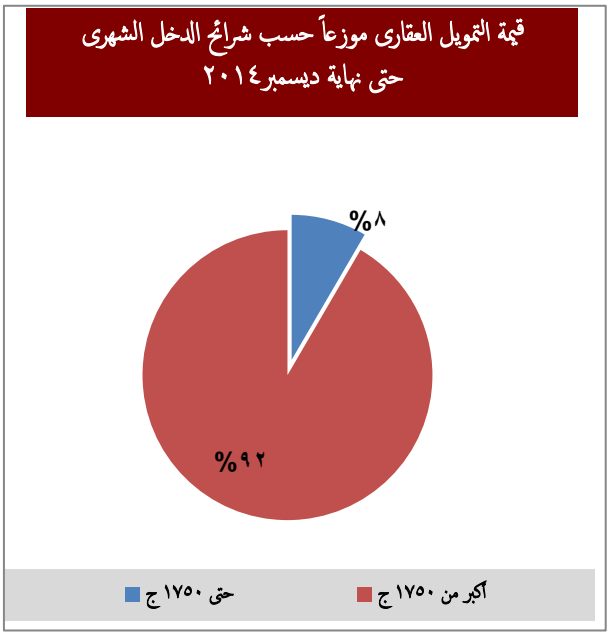

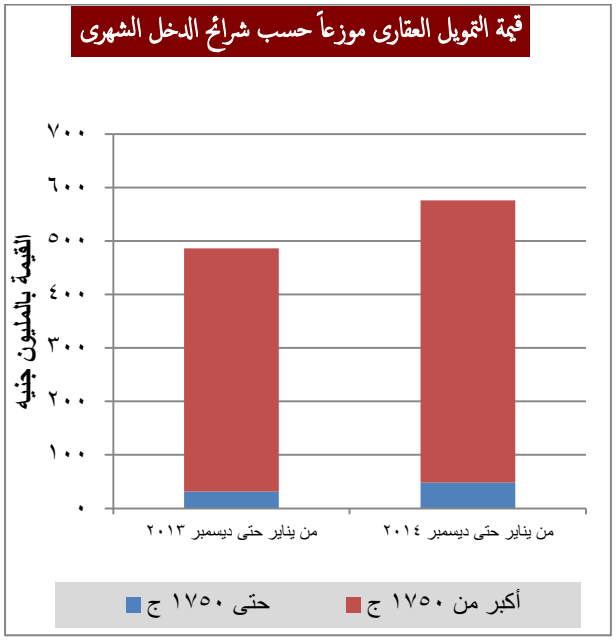

جدول (٣-٣)	عدد عقود التمويل العقاري (المستثمرين) موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري				
الدخل الشهري بالجنيه	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣		من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
حتى ١٧٥٠	٣٨٠	%٣٢,٢	٢٦٥	%١٣,٤	٣٠,٣-
أكبر من ١٧٥٠ ج	٨٠١	%٦٧,٨	١٧٠٦	%٨٦,٦	١١٣,٠
الإجمالي	١١٨١	%١٠٠	١٩٧١	%١٠٠	٦٦,٩

يتضح من الجدول السابق :

استحواذ فئات الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً على نسبة ٨٦,٦% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من بداية العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ والبالغ قيمته ٥٧٥,٩ مليون جنيه ، بينما استحوذت هذه الفئة في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ على ٦٧,٨ % من إجمال قيمة التمويل العقاري الممنوح وقدره ٤٨٦,٥ مليون جنيه.

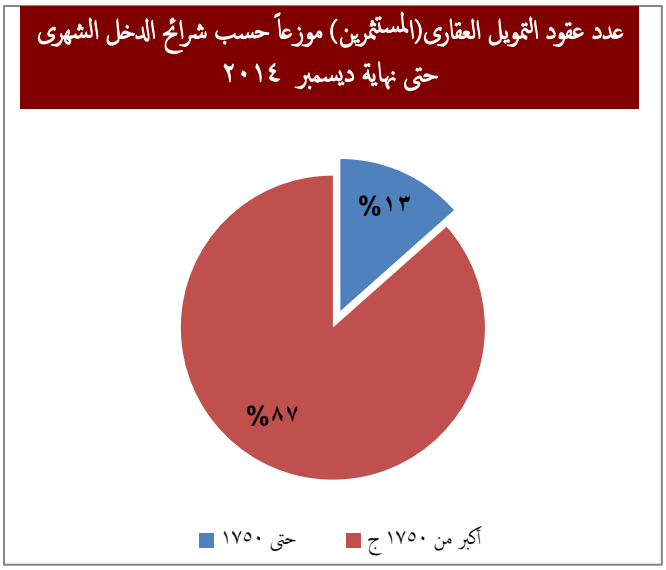

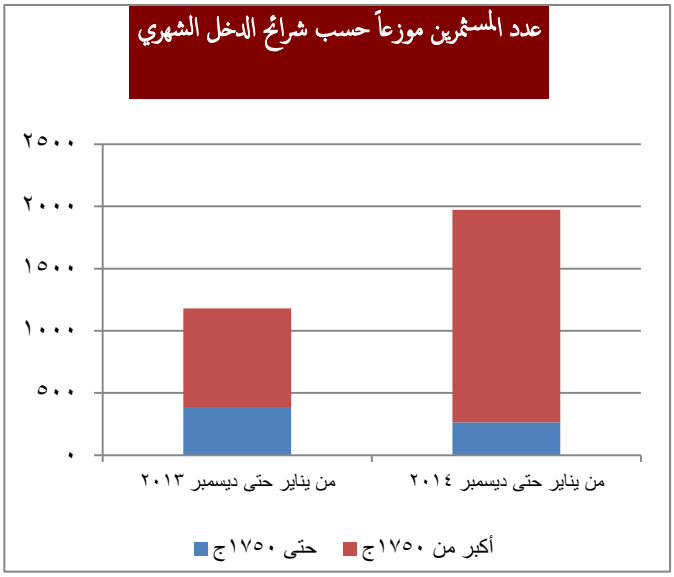

يتضح من الجدول السابق ما يلي : تمثل نسبة عدد العقود في فئة الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهريا ٨٦,٦ % من إجمالي عدد العقود من يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ والبالغ عددهم ١٩٧١ مستثمر ، بينما كانت تمثل ٦٧,٨% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ و التي بلغ عدد العقود بها ١١٨١ عقداً.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (٣-٤)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة القيمة بالمليون جنيه				
فئة المساحات م٢	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣		من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٢٨,٧	%٥,٩	٣٨,٩	%٦,٨	٣٥,٥
من ٦٦- ٨٦ م٢	١١,٠	%٢,٣	٣,٧	%٠,٦	٦٦,٤-
أكبر من ٨٦ م٢	٤٤٦,٨	%٩١,٨	٥٣٣,٣	%٩٢,٦	١٩,٤
الإجمالى	٤٨٦,٥	%١٠٠,٠	٥٧٥,٩	%١٠٠,٠	١٨,٤

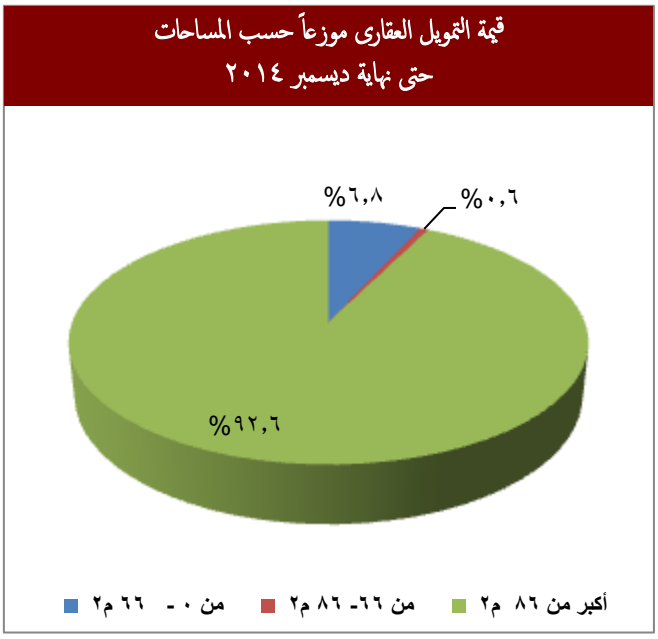

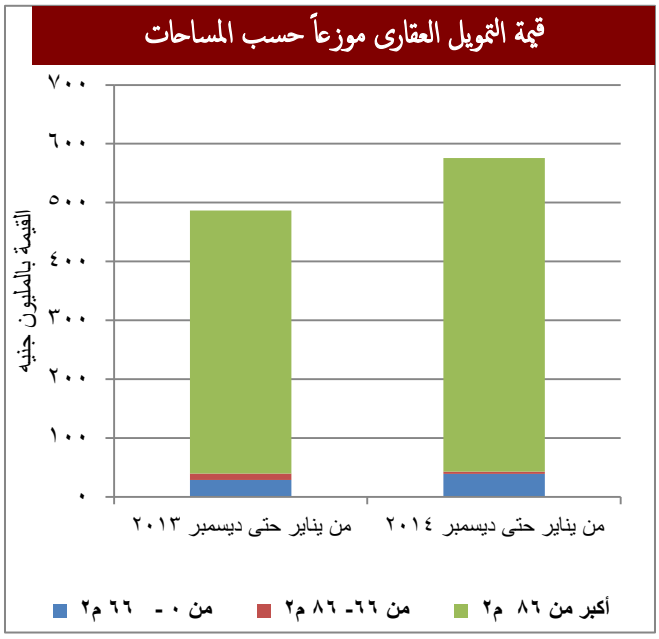

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة المساحة أكبر من ٨٦ م٢ على نسبة ٩٢,٦ % من إجمالي التمويل الممنوح من أول العام و حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ والبالغ قيمته ٥٧٥,٩ مليون جنيه. بينما استحوذت هذه الفئة من المساحة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ على ٩١,٨% من إجمالي التمويل الممنوح و الذي بلغت قيمته ٤٨٦,٥ مليون جنيه.

جدول (٣-٥)	عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة				
فئة المساحات م٢	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣		من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٥٠٥	%٤٢,٨	٩٣٤	%٤٧,٤	٨٥,٠
من ٦٦- ٨٦ م٢	١٢٢	%١٠,٣	٢٢	%١,١	٨٢,٠-
أكبر من ٨٦ م٢	٥٥٤	%٤٦,٩	١٠١٥	%٥١,٥	٨٣,٢
الإجمالى	١١٨١	%١٠٠	١٩٧١	%١٠٠	٦٦,٩

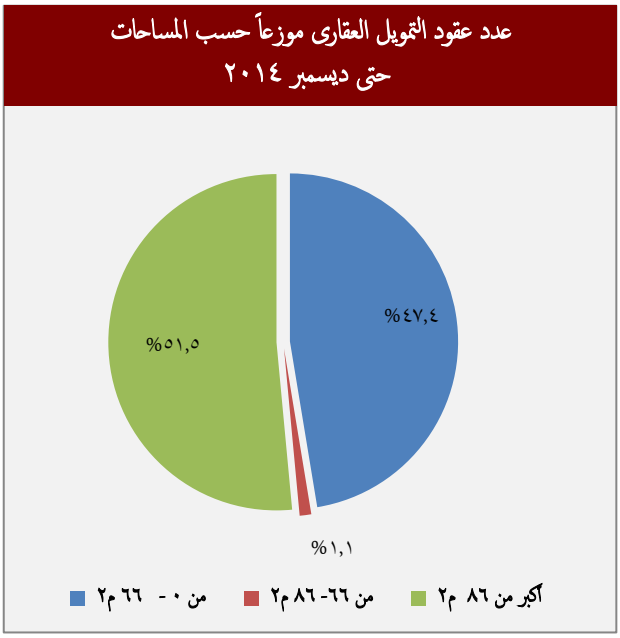

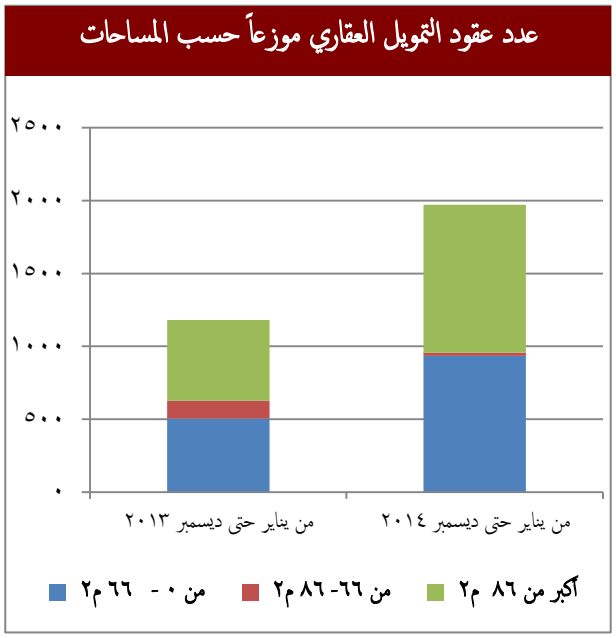

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- ارتفاع النسبة التي تحتلها فئة المساحة (٦٦ م٢ فأقل) إلى ٤٧,٤ % من إجمالي عدد العقود الجديدة من أول العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ بينما كانت تحتل خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ نسبة ٤٢,٨ % .

- ارتفاع النسبة التى تحتلها فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م٢) إلى إلى ٥١,٥ % من إجمالي عدد العقود الجديدة من أول العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٤٦,٩% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

- أما فئة المساحة (٦٦-٨٦ م٢) فتكاد تتلاشى ، حيث انخفضت إلى **١,١%** من إجمالي عدد المستثمرين الجدد " العقود الجديدة " من أول العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ بينما كانت تمثل **١٠,٣%** خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

جدول (٣-٦)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام القيمة بالمليون جنيه				
الغرض	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣		من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
سكنى	٤٨١,٤	%٩٩,٠	٥٣٢,٦	%٩٢,٥	١٠,٦
أخرى	٥,١	%١,٠	٤٣,٣	%٧,٥	٧٤٩,٠
الإجمالي	٤٨٦,٥	%١٠٠	٥٧٥,٩	%١٠٠	١٨,٤

قيمة التمويل العقارى موزعاً حسب الغرض من الاستخدام حتى ديسمبر ٢٠١٤

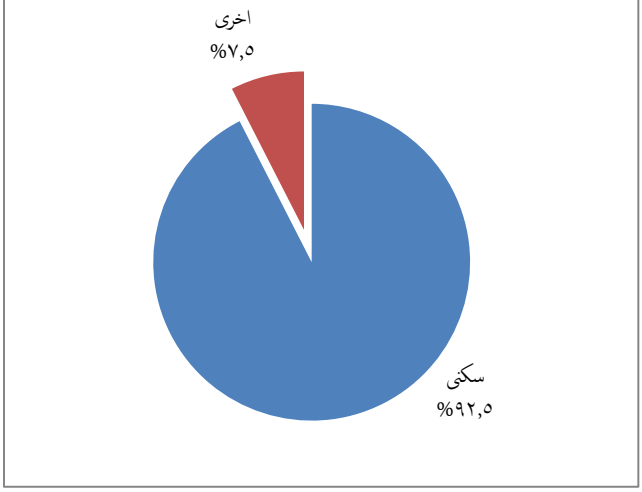

قيمة التمويل العقارى موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

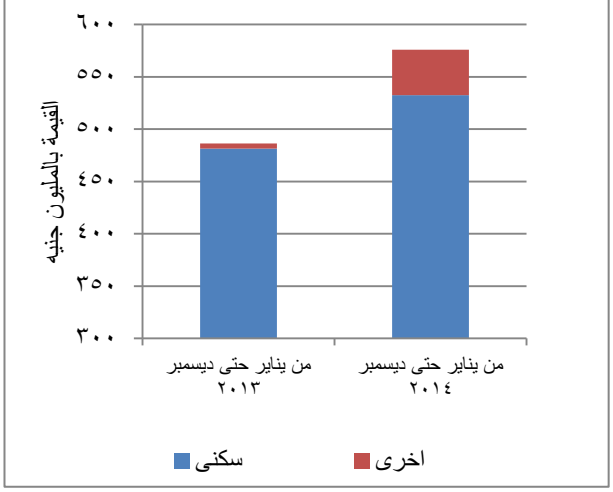

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

انخفاض النسبة التي تحتلها فئة الوحدات السكنية إلى ٩٢,٥% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح من أول العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤، بعد أن كانت تمثل ٩٩% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ .

جدول (٣-٧)	عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب الغرض من الاستخدام				
نوع الغرض	من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣		من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	١١٦٠	%٩٨,٢	١٩٠٦	%٩٦,٧	٦٤,٣
أخرى	٢١	%١,٨	٦٥	%٣,٣	٢٠٩,٥
الإجمالي	١١٨١	%١٠٠	١٩٧١	%١٠٠	٦٦,٩

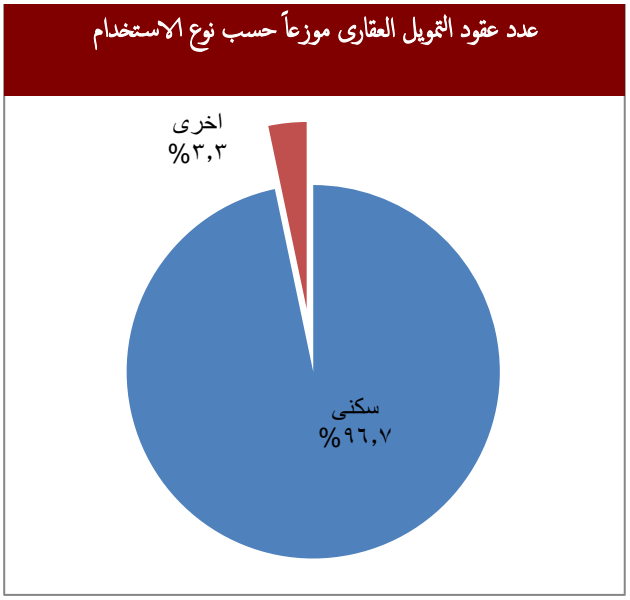

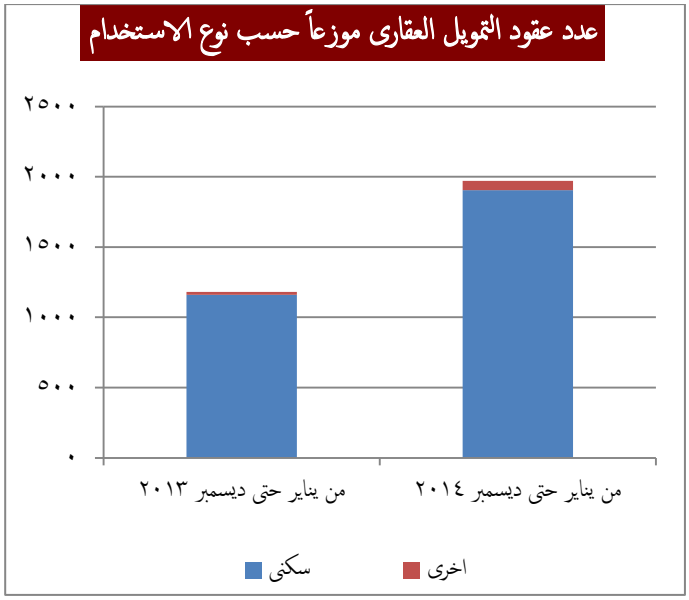

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة الوحدات السكنية على نسبة ٩٦,٧% من إجمالي عدد عقود التمويل العقاري من أول العام حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٩٨,٢% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

شركات التمويل العقاري

جدول (٣ –٨)	شـــركات التمويل العقـاري		
البيـــــان	تراكمياً حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣	تراكمياً حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	١٣	١٣	٠
إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)	٢٠٥٣	٢٠٥٣	٠

لم يتم خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ منح تراخيص لشركات جديدة للعمل داخل سوق التمويل العقاري. ليظل عدد الشركات ثابتاً عند ١٢ شركة للتمويل العقاري، وشركة واحدة لإعادة التمويل العقاري ، و هو نفس عدد الشركات في نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

وبلغ اجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات في نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٥٣ مليون جنيه وهو نفس قيمتها في نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

قيد المهنيين في نشاط التمويل العقاري

جدول (٣-٩)	عدد المقيدين بأنشطة التمويل العقاري			
البيان	عدد المقيدين في ديسمبر ٢٠١٣	عدد المقيدين في ديسمبر ٢٠١٤	عدد المقيدين حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣	عدد المقيدين حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤
وسطاء التمويل العقاري	٠	٠	٢١٥	٢١٥
خبراء التقييم العقاري	٣	١	١٨١	١٩٥
الوكلاء العقاريين	١	٠	٢٠١	٢٠٤

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي

شهدت الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ ارتفاعاً في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلى مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ :

عدد وقيمة العقود

جدول (٤-١)	تطور نشاط التأجير التمويلى		
البيان	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
عدد العقود	١٨٩٦	٢٣٢٩	٢٢,٨
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	٦٠٨٤,٤٤	٦٩٦٢,١١	١٤,٤

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى **٦٩٦٢,١١** مليون جنيه مقارنةً بـ **٦٠٨٤,٤٤** مليون جنيه حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ١٤,٤% .

- ارتفاع عدد العقود ليصل إلى **٢٣٢٩** عقداً مقارنةً بـ **١٨٩٦** عقداً خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره ٢٢,٨% .

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لقيمة العقود

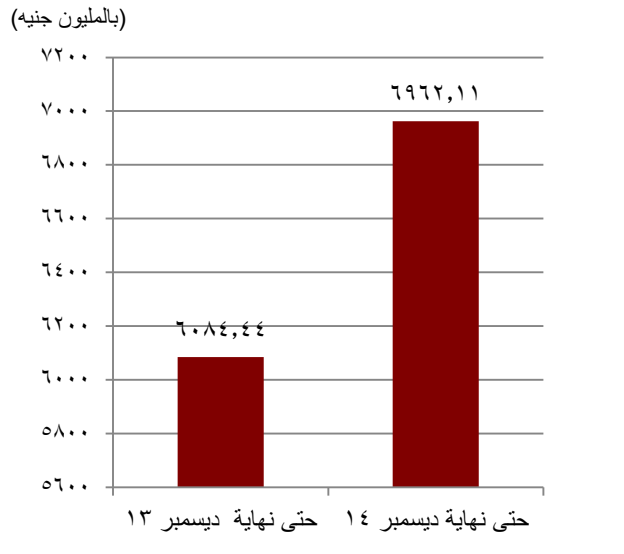

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد العقود

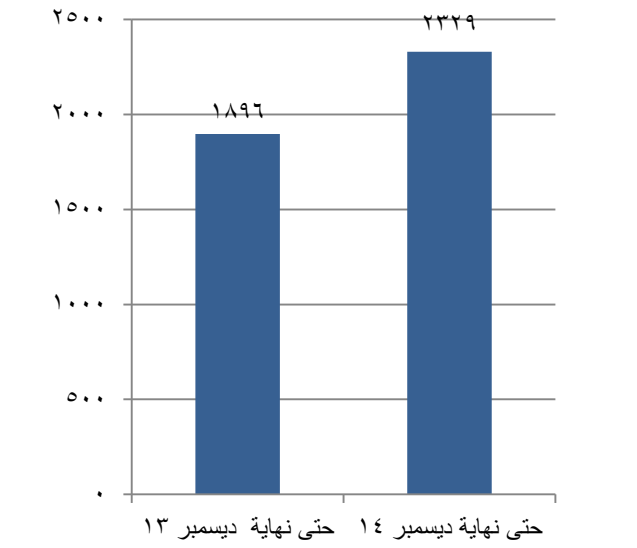

تصنيف النشـاط

جدول (٤-٢)	تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط					
م	النشـاط	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣			حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	عقارات وأراضي	٨٥	٣٠٤١,٨٣	٤٩,٩٩	١١١	٢٨٢٤,٣٣	٤٠,٥٧
٢	سيارات نقل	٦٠٣	٨٥٠,٦٢	١٣,٩٨	٨٢٥	١٢٤٠,٦٩	١٧,٨٢
٣	آلات ومعدات	١٨٦	٦٨٥,٩٣	١١,٢٧	٢٤٢	٩١٧,٤٥	١٣,١٨
٤	معدات ثقيلة	١٧٤	٤٥٧,٨٤	٧,٥٢	٢٢٠	٧٤٣,٢٧	١٠,٦٨
٥	خطوط انتاج	٤٨	٣١٧,١٥	٥,٢١	٧١	٤٢٥,٤٤	٦,١١
٦	سيارات ملاكي	٦٣١	٣٨٨,٠٩	٦,٣٨	٦٦٥	٣٦٦,٤٢	٥,٢٦
٧	بواخر	١	١٦,٥٦	٠,٢٧	٧	١١١,٤٢	١,٦
٨	أجهزة مكتبية	١٠٢	١١٠,٤٥	١,٨٢	١٤١	١٠٥,٦٩	١,٥٢
٩	أخرى	٦٦	٢١٥,٩٨	٣,٥٥	٤٧	٢٢٧,٣٩	٣,٢٧
	الإجـمالـى	١٨٩٦	٦٠٨٤,٤٥	١٠٠,٠٠	٢٣٢٩	٦٩٦٢,١١	١٠٠,٠٠

-شهدت الفترة محل الدراسة تصدر نشاط العقارات والأراضي قائمة التصنيفات مسجلاً **٢٨٢٤,٣٣** مليون جنيه بنسبة ٤٠,٥٧%.

-تلا نشاط العقارت و الأراضي فى الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على ١٧,٨٢% من إجمالى قيمة العقود وبقيمة بلغت **١٢٤٠,٦٩** مليون جنيه.

-وحل فى الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت **٩١٧,٤٥** مليون جنيه ونسبة ١٣,١٨% من إجمالى قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤

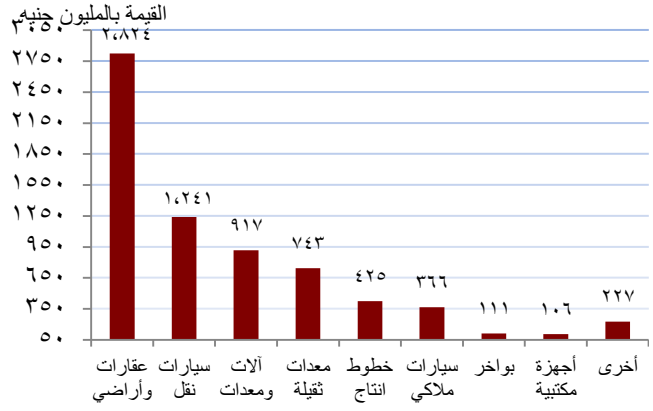

عددعقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤

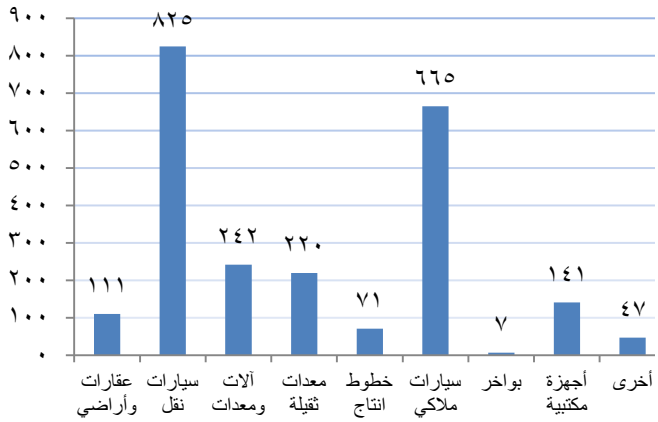

شركات التأجير التمويلي

جدول (٤-٣)	شركات التأجير التمويلي	
بيان	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤
عدد الشركات المقيدة حتى نهاية الشهر	٢١٤	٦٢١
عدد الشركات العاملة خلال الشهر	٢٧	٢٩

- لم تشهد الفترة محل الدراسة الترخيص لأية شركة جديدة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي بالسوق ، ليظل بذلك عدد الشركات المقيدة بالهيئة ثابتاً عند ٢١٦ شركة مقارنةً بـ ٢١٤ خلال الفترة المناظرة من العام السابق. بينما شهدت الفترة محل الدراسة نشاط ٢٩ شركة تأجير تمويلى مقابل ٢٧ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- بلغ عدد الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢% عدد ١٨ شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٦شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كوربليس باستحواذها على حصة سوقية بلغت ١٥,٤% ، تليها شركة جى بى بحصة سوقية بلغت ١٥,٢ % ، لتأتى شركة انكوليس فى الترتيب الثالث بنسبة ١٤,٥% من إجمالى قيم العقود بالسوق حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ .

جـدول (٤-٤) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً

م	الشـركة	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣			حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	كوربليس للتأجير التمويلى - مصر(كورب ليس)	٢٣٤	٦٦٣,٣٦	١٠,٩٠	٢٦٩	١٠٧٤,٦٥	١٥,٤٤
٢	جى بى للتأجير التمويلى	٧٨	١٥١,٠٢	٢,٤٨	١٤٥	١٠٦١,٠٧	١٥,٢٤
٣	الدولية للتأجير التمويلى – انكوليس	١٩٠	١٦٨١,١٩	٢٧,٦٣	٢٨٥	١٠١٠,٢٥	١٤,٥١
٤	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	٦٢٥	٨٩٠,٣٩	١٤,٦٣	٦٧٨	٩٢٥,٧٨	١٣,٣
٥	التوفيق للتأجير التمويلى	١٧٩	٨٨٨,٥٣	١٤,٦٠	٢٠٥	٥٩٨,٣٨	٨,٥٩
٦	اوريكس مصر للتأجير التمويلى	٢٦٤	٣٤٨,٥٧	٥,٧٣	٢١٦	٣٤٠,٣١	٤,٨٩
٧	تكنوليس للتأجير التمويلى	٧	١٢٢,١٢	٢,٠١	١٢	٢٩٧,٥٥	٤,٢٧
٨	بيريوس مصر للتأجير التمويلى	٩	٢٠٢,٥٦	٣,٣٣	١٦	٢٨٣,٨٧	٤,٠٨
٩	الصعيد للتأجير التمويلى	٨٤	٨١,١	١,٣٣	١٤٧	٢٥٧,١	٣,٦٩
١٠	أديليس للتأجير التمويلى	٦٩	١٢٢,٣٥	٢,٠١	١٣٨	٢١٧,٣٧	٣,١٢
١١	بيت الخبرة للتنمية الإقتصادية	٣	٢٢,٠٥	٠,٣٦	١٢	٢٠٨,٤٤	٢,٩٩
١٢	الأهلى للتأجير التمويلى	٢٤	٣٩٥,٨٦	٦,٥١	٣٨	١٢٧,٩	١,٨٤
١٣	الكرنك للتأجير التمويلى	٤	٢٢٩,٣	٣,٧٧	٢	١١٢,٩٩	١,٦٢
١٤	النيل للتأجير التمويلى NFL	٦	١١٠,٦٥	١,٨٢	٨	٩٧,٩	١,٤١
١٥	تمويل للتأجير التمويلى	٩	٣١,٥٢	٠,٥٢	١٠	٧٩,١١	١,١٤
١٦	مصر فوركابيتال ليز للتأجير التمويلى	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٣	٦٤,٧٥	٠,٩٣
١٧	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١	٤٧,٠١	٠,٦٨
١٨	توشكى للتأجير التمويلى	٣١	٢١,٢١	٠,٣٥	٥٧	٤٣,٣٦	٠,٦٢
١٩	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة	١	١٠,٢٦	٠,١٧	٣٢	٣٨,٨٩	٠,٥٦
٢٠	الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى	١٤	١٣,٣٦	٠,٢٢	١٢	٢٦,٦٥	٠,٣٨
٢١	اوتراك للتأجير التمويلي	٣٠	٣٧,٩١	٠,٦٢	١٩	٢٠,٣	٠,٢٩
٢٢	سياف لتأجير الطائرات والمعدات	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	١٤,٠٦	٠,٢
٢٣	أي بي سي للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	٤,١	٠,٠٦
٢٤	مكة للتأجير التمويلى	٨	٥,٩٥	٠,١	٦	٣,٤٣	٠,٠٥
٢٥	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٧	٢,٧	٠,٠٤
٢٦	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	١٣	٤,٣٨	٠,٠٧	٣	٢,٢٧	٠,٠٣
٢٧	نظم المكاتب المتكاملة	٤	٣,٧٣	٠,٠٦	٢	١,٠٧	٠,٠٢
٢٨	لونا للإستثمارات الصناعية	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١	٠,٦	٠,٠١
٢٩	يو بي سي للتأجير التمويلي	١	٠,١٤	٠,٠٠	١	٠,٢٤	٠,٠٠
٣٠	زيروكس للتأجير التمويلى	٣	٣٥,٣٦	٠,٥٨	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٣١	البحر الأحمر العالمية للتأجير التمويلي	٣	١٠,١٧	٠,١٧	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٣٢	إيجيبكو للتأجير التمويلى	٢	١,٣٧	٠,٠٢	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٣٣	باور تراك للمعدات الثقيلة والمقاولات والتأجير التمويلى	١	٠,٠٦	٠,٠٠	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
	الإجمـالـى	١٨٩٦	٦٠٨٤,٤٥	١٠٠,٠٠	٢٣٢٩	٦٩٦٢,١١	١٠٠,٠٠

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلى الأكثر نشاطاً حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤

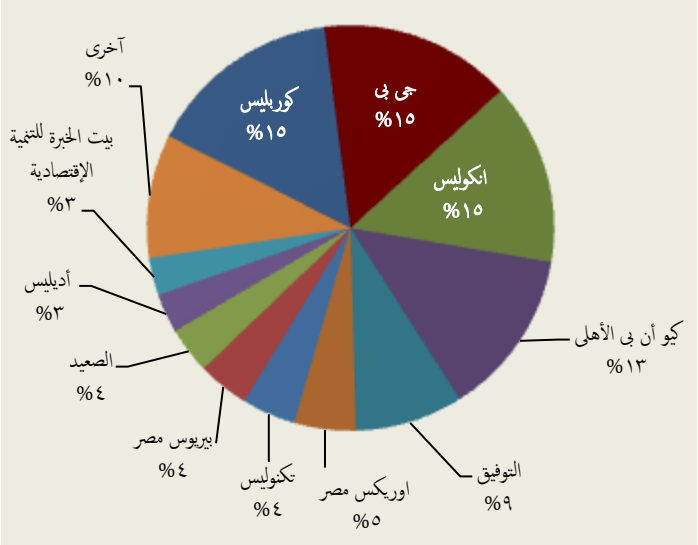

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣

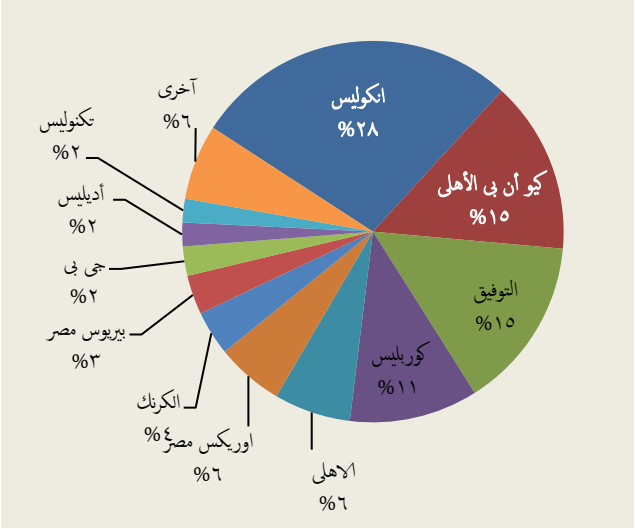

* أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

يوضح الجدول التالي ارتفاع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة إلى ١٢٢٨ مليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٤ بالمقارنة بـ ٩٧١ مليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ بمعدل زيادة قدره ٢٦ % ،

جدول (٥-١)	حجم الأرصدة المدينة القيمة بالمليون جنيه			
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
حجم الأرصدة المدينة	٢٣٩	٤٩٥	٩٧١	١،٢٢٨

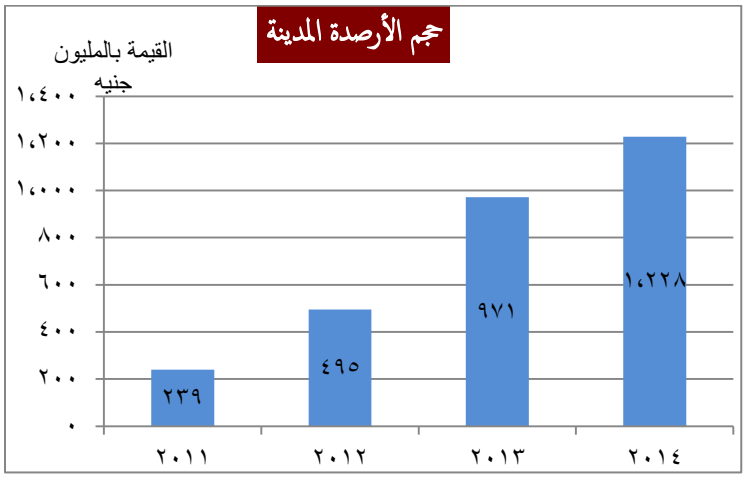

حجم الأوراق المخصمة

يوضح الجدول التالي إجمالي حجم الأوراق المخصمة والذي ارتفع من ٣,٣ مليار عام ٢٠١٣ إلى ٣,٧ مليار عام ٢٠١٤ بمعدل ارتفاع ١٣%. بينما ارتفع عن قيمته عام ٢٠١١ بمعدل ارتفاع ٢٨٣% مما يشير إلى استمرار النمو في هذه الصناعة.

جدول (٥-٢)	حجم الأوراق المخصمة القيمة بالمليون جنيه			
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مع حق الرجوع	٣٨٢	٥٣٢	١٢٥١	١،٧٣٠
بدون حق الرجوع	٥٩٣	٧٣١	٢٠٤٥	٢،٠٠٤
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٩٧٥	١٢٦٣	٣٢٩٦	٣،٧٣٦

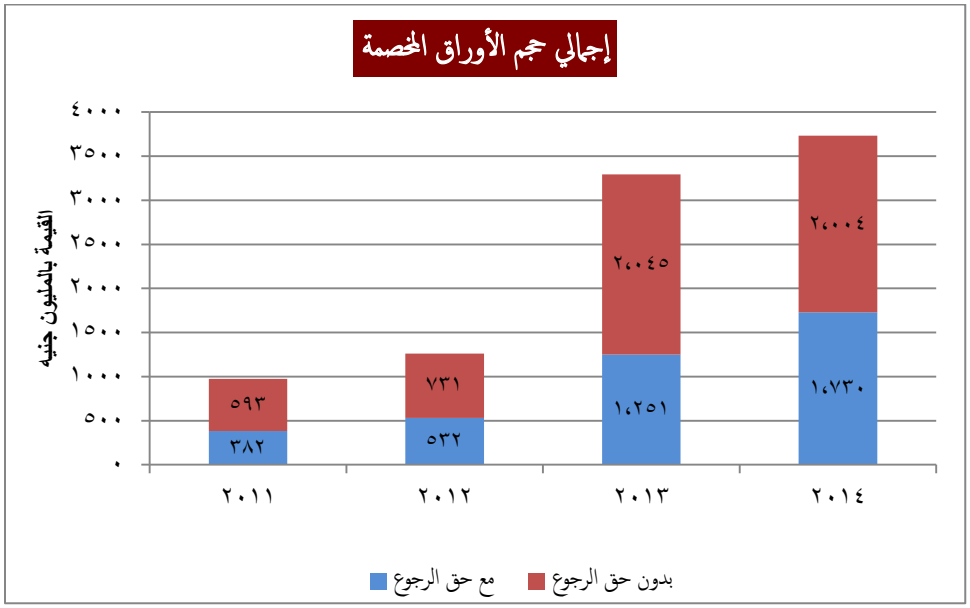

حجم الأوراق المخصمة موزعاً وفقاً لنوع التخصيم دولي/محلي

(يناير - ديسمبر ٢٠١٤)

يوضح الرسم البيانى التالي حجم الأوراق المخصمة موزعة وفقاً لنوع التخصيم : تخصيم محلي و تخصيم دولي (تصدير/استيراد) ، حيث استحوذ حجم الأوراق المخصمة محلياً على ثلاثة أرباع الحجم الإجمالي للأوراق المخصمة إذ بلغ ٧٥ % ، وفيما يتعلق بحجم الأوراق المخصمة وفقاً للتخصيم الدولي فقد كان حجم الأوراق المخصمة دولياً (تصدير) أكبر من حجم الأوراق المخصمة دولياً (استيراد) حيث بلغت النسبة حوالي ١٥%، و١٠ % على الترتيب.

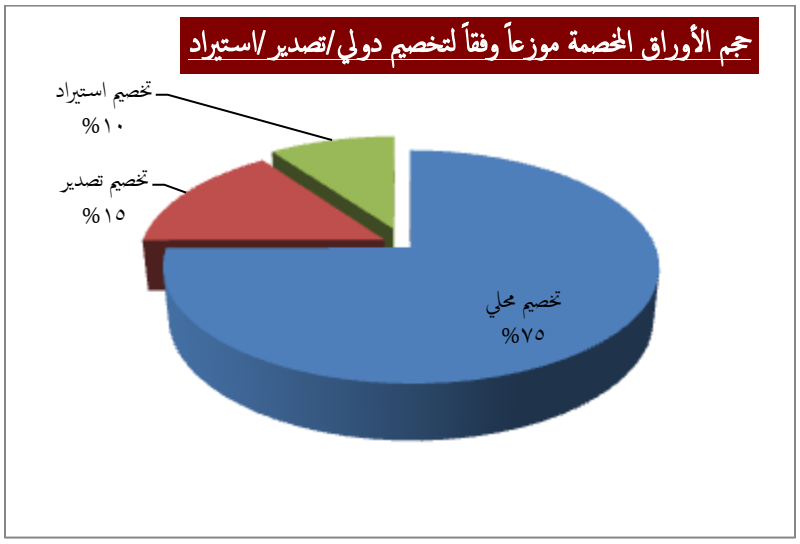

عدد العملاء

يوضح الجدول التالي تزايد عدد العملاء من ٨٩ عميل عام ٢٠١١ إلى ١٧٤ عميل (حتى نوفمبر ٢٠١٤) بمعدل زيادة ٩٥,٥%.

جدول (٥-٣)	عدد العملاء			
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	حتى نوفمبر ٢٠١٤
عدد العملاء	٨٩	١٠٩	١٥٢	١٧٤

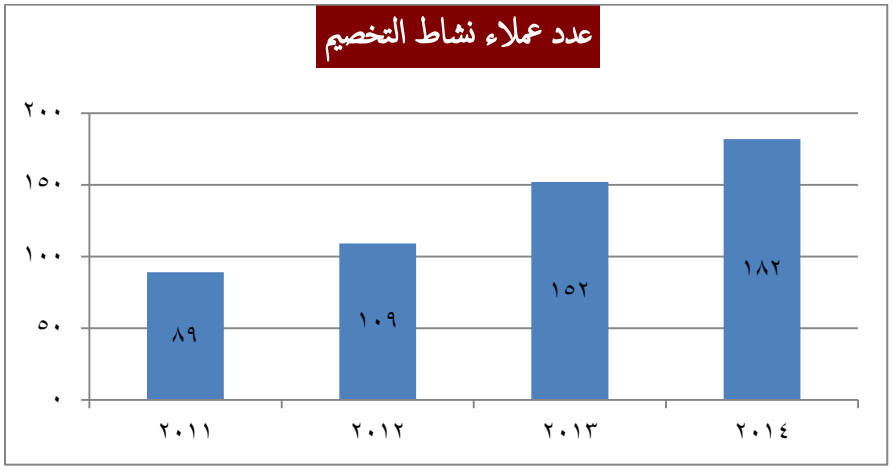

شركات التخصيم

لم يشهد عام ٢٠١٤ أي تغير في عدد الشركات العاملة في مجال التخصيم حيث ظل عددها ٦ شركات :

جدول (٥-٤)	شركات التخصيم			
البيـــــــــان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إجمالي عدد الشركات المقيدة	١	٤	٦	٦
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	٠	٣	٢	٠

رؤوس أموال الشركات

جدول (٥-٥)	رؤوس أموال شركات التخصيم
شركة التخصيم	رأس المال
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه
شركة QNBَ للتخصيم (NSGB سابقاً)	٥٠ مليون جنيه
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	١٠ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه

الحصص السوقية لشركات التخصيم في نهاية عام ٢٠١٤

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصمة في نهاية عام ٢٠١٤:

جدول (٥-٦)	الحصص السوقية لشركات التخصيم في نهاية عام ٢٠١٤	
م	الشركة	الحصة السوقية %
١	QNB للتخصيم	%٤٥,٦
٢	المصرية للتخصيم	%٣٩,٨
٣	درايف للتخصيم	%٧,٣
٤	تمويل للتمويل العقاري	%٣,٠
٥	المصرية لضمان الصادرات	%٢,٤
٦	القاهرة للتخصيم	%١,٩

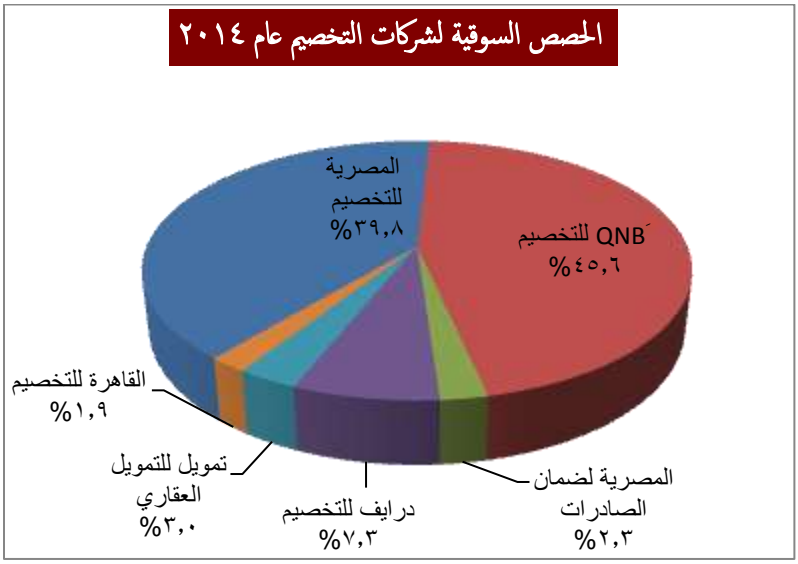
الحصص السوقية لشركات التخصيم عام ٢٠١٤
المصرية للتخصيم ٣٩,٨%
QNB للتخصيم ٤٥,٦%
القاهرة للتخصيم ١,٩%
تمويل للتمويل العقاري ٣,٠%
درايف للتخصيم ٧,٣%
المصرية لضمان الصادرات ٢,٣%

سادساً : حماية حقوق المتعاملين

أ) الشـــكاوي

١. شكاوى سوق المال :

جدول (٦-١)	إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية		
البيان	من أول العام حتى ديسمبر ٢٠١٣	من أول العام حتى ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من الفترة السابقة	٧٥	٦١	-١٩٪
عدد الشكاوى الواردة إلي الهيئة خلال الفترة	٣٣٦	٣٤٨	٤٪
إجمالي عدد الشكاوى	٤١١	٤٠٩	٠٪
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة	٣٥٠	٣٣٩	-٣٪
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة	٦١	٧٠	١٥٪

- بدأ هذا العام برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٦١ شكوى من فترات سابقة، و خلال الأشهر السابقة تلقت الهيئة عدد ٣٤٨ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مقارنة بعدد ٣٣٦ شكوى فى الفترة المناظرة من العام السابق، و بهذا يرتفع إجمالي عدد الشكاوى القائمة خلال الفترة إلى ٤٠٩ شكوى. مقابل ٤١١ شكوى خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ كما

- كما تم الانتهاء من دراسة عدد ٣٣٩ شكوى هذا العام مقابل ٣٥٠ شكوى من العام السابق

- بلغ عدد الشكاوى قيد الدراسة هذا العام عدد ٧٠ شكوى بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ مقابل عدد ٦١ شكوى فى العام السابق

- وبتحليل نوعية الشكاوى المقدمة للهيئة تبين انها تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش،والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت.كما تم ايضا حفظ عدد ٨٠ شكوى

خلال الفترة بنسبة ٢٣,٦% من إجمالي عدد الشكاوى التي تم فحصها لأسباب منها لإزالة الأسباب والتنازل، لعدم ثبوت أحقية الشاكي أو عدم صحة الشكوى، أو لعدم الجدية .

٢) شكاوى التأمين :

جدول (٦-٢)	تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها		
نوع الجهة المشكو فى حقها	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤	التغير %
شركات تأمينات الاشخاص	٩٢	١٣٩	٥١,١
شركات تأمينات الممتلكات	٣٢٢	٣٠٩	-٤,٠
صناديق التأمين الخاصة	١٧٩	١٨٥	٣,٤
الإجمالى	**٥٩٣**	**٦٣٣**	**٦,٧**

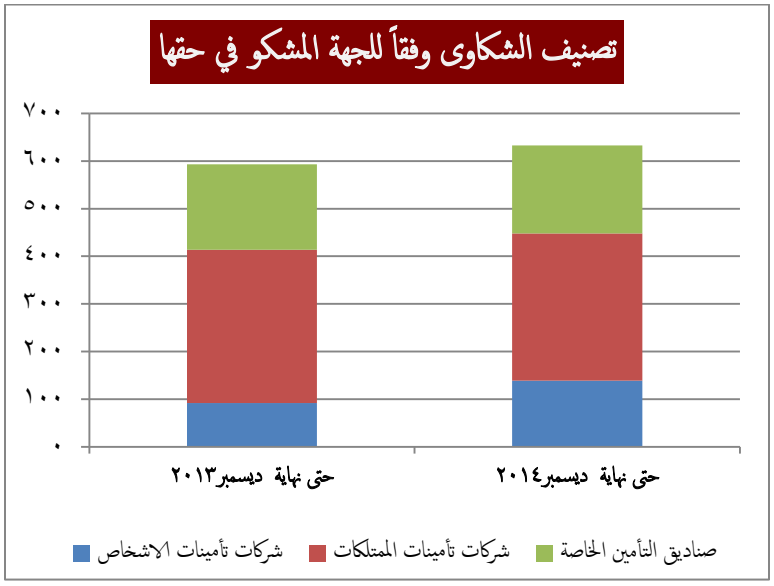

- ورد للهيئة خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ عدد ٦٣٣ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ٥٩٣ شكوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بنسبة ارتفاع ٦,٧ %.

- تركز الجزء الأكبر من الشكاوي خلال هذه الفترة في الشكاوى ضد شركات تأمينات الممتلكات بنسبة ٤٩ % من إجمالي الشكاوى، يليه الشكاوى ضد صناديق التأمين الخاصة بنسبة ٢٩% ثم الشكاوى ضد شركات تأمينات الأشخاص بنسبة ٢٢ % من إجمالي الشكاوى .

جدول (٦- ٣)	تصنيف الشكاوى وفقاً لفروع التأمين		
فروع التأمين	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣	حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤	معدل التغير %
السيارات التكميلى	١٨٧	١٤٤	-٢٣
السيارات الاجبارى	٧٣	٥٣	-٢٧
الحريق	٢٢	٢٢	٠
السطو	٢	٦	٢٠٠
نقل برى	٢	١	-٥٠
نقل بحري	٣	١	-٦٧
اجسام سفن	٤	٦	٥٠
هندسى	٣	٥	٦٧
حوادث	٢١	١٩	-١٠
طبى	٥	٨	٦٠
طيران	٠	١	#DIV/٠!
الإجمالى	٣٢٢	٣٠٩	-٤

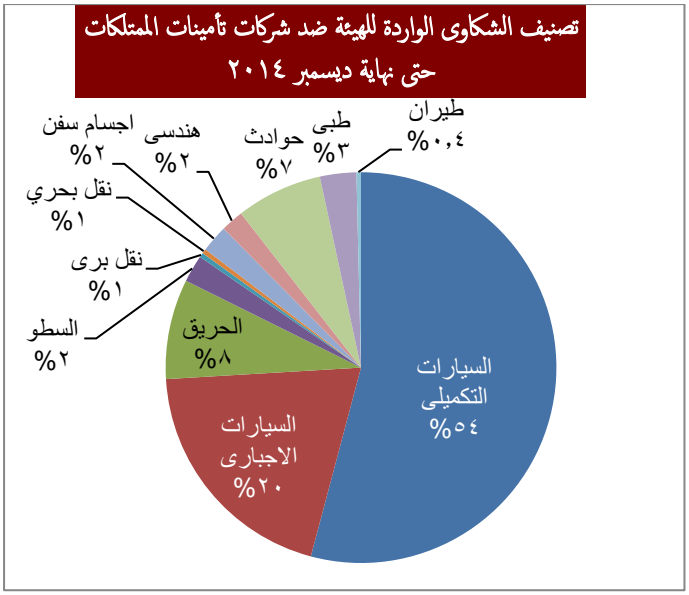

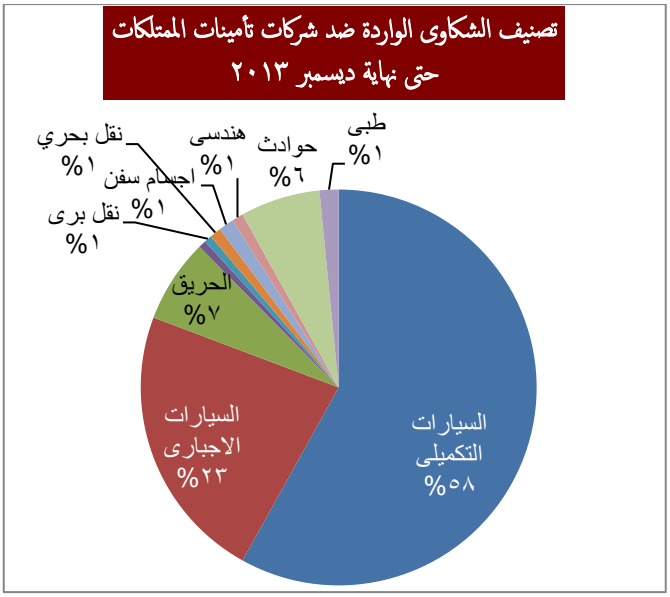

تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات المتلكات خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية أكتوبر ٢٠١٤ في فرع السيارات التكميلى الذي استحوذ على ٥٤ % من شكاوي حملة وثائق تأمينات المتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ٢٠ % من تلك الشكاوى .

ب) **التظلمات**

جدول (٦-٣)	عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤		
البيان	حتى ديسمبر ٢٠١٣	حتى ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	٢٤	٤٧	٩٦٪

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ٤٧ تظلم حتى نهاية ديسمبر عام ٢٠١٤ ، منها ستة تظلمات خلال شهر يناير وتظلم واحد خلال شهر فبراير وأربعة تظلمات خلال شهر مارس وخمسة تظلمات خلال شهر إبريل وعدد ثلاثة تظلمات مع نهاية مايو، وعدد اثنين تظلم خلال شهر يونيو وعدد اثنين تظلم خلال شهر يوليو وتظلم واحد خلال شهر أغسطس وعدد سبعة تظلمات خلال شهر سبتمبر وستة تظلمات خلال شهر أكتوبر و خمسة تظلمات خلال شهر نوفمبر و خمسة تظلمات خلال شهر ديسمبر ،كما تم قبول بعض التظلمات شكلاً ورفضهم موضوعاً والبعض تحت نظر اللجنة المختصة وتم تأجيل بعضها وأما بعضها فقد تم عدم قبوله لإنتفاء القرار الإدارى و جدير بالذكر ان التظلمات تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) او رفض الالتماس المقدم من المتظلم - مقابل عدد ٢٤ تظلم حتى نهاية ديسمبر من العام السابق بنسبة زيادة ٧٥%.

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

جدول (٦-٤)	بيان إحصائي للجنة تحريك الدعاوى الجنائية (من ١ يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤)		
	البيـــــــان		العدد
أولاً : تحريك الدعوى	سـوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير	٣٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش"	١٧
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات"	١٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	٢٤
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية	١٩
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	٤٨
	التـــأمين	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات"	١١
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "وسطاء"	١
	التمويل العقاري	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	٠
ثانياً : عدم تحريك الدعوى	سـوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٣٤
	التـــأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٤
	التمويل العقاري	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	
ثالثاً: التصـــالحات	سـوق المال	تصـــالحات إنتهى البت فيها	١٥
		تصالح قوائم مالية	٩٠
	التـــأمين	تصـــالح إنتهى البت فيه	٢
		تصالح قوائم مالية	٢٨
	التمويل العقاري	تصـــالح إنتهى البت فيه	٠
الإجمـــــــــالي			٣٣٣

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

القرارات التى أصدرها مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣

- **القرار رقم (١٥٨) لسنة ٢٠١٤** بشأن مجالات التمويل متناهى الصغر وقيمته .
- **القرار رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٤** بشأن ضوابط القيد واستمرار القيد فى سجل مراقبى حسابات شركات التمويل متناهى الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة هذا النشاط لدى الهيئة .
- **القرار رقم (١٦٣) لسنة ٢٠١٤** بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم(١٤٩) بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣ بشأن حل مجلس إدارة صندوق التأمين الخاص لأعضاء نقابة المهن التعليمية وتعيين مجلس إدارة مؤقت للصندوق.

القرارات التى أصدرها مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١

- **القرار رقم (١٧٠) لسنة ٢٠١٤** بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم(١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- **القرار رقم (١٧١) لسنة ٢٠١٤** بشأن مقابل الخدمات للجهات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر.
- **القرار رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٤** بشأن شروط وقواعد وإجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر.
- **القرار رقم (١٧٣) لسنة ٢٠١٤** بشأن قواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويل متناهى الصغر.

ثامناً :أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الشهر :

- **المؤتمر السادس لصناديق التأمين الخاصة ينعقد مواكباً لليوبيل الماسى لأول قانون تأمين**

عُقد فى منتصف شهر ديسمبر ٢٠١٤ المؤتمر السادس لصناديق التأمين الخاصة بعنوان **"الاتجاهات الحديثة فى إدارة صناديق التأمين الخاصة ،** ونظمته الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال معهد الخدمات المالية. وتحت رعاية وزير الاستثمار . و تأتي أهمية توقيت تلك الفعالية الهامة فى تزامنها مع الإنتهاء من إعداد مشروع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة والذى لم يشهد أى إضافات لعشرات السنين. كما أنها تأتى مواكبة مع الاحتفال باليوبيل الماسى لصدور أول قانون ينظم نشاط التأمين فى مصر والعالم العربى عام ١٩٣٩، وتأسيس أول كيان رقابى على نشاط التأمين والذى تطور إلى أن أصبح جزءاً من الهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠٠٩.

و تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بصناديق التأمين الخاصة حيث بلغ عدد الصناديق العاملة حالياً ٦١٠ صندوق وقد بلغ إجمالى عدد المشتركين فيها نحو ٤،٦ مليون مواطن وناهزت إشتراكاتهم السنوية العام الماضى ٥ مليار جنيه كما تبلغ جملة أصولها ٤٤ مليار جنيه. كما بلغت التعويضات المسددة لمستحقيها من المشتركين بصناديق التأمين الخاص إلى نحو ٤,٧مليار جنيه فى العام المالى المنتهى فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٤.

و تعد صناديق التأمين الخاصة من الأدوات الهامة لتدعيم نظم التأمين الإجتماعى للدولة بهدف ضمان مستوى معيشى وإجتماعى ملائم للمستفيدين عقب الوصول لسن المعاش أو الوفاة أو العجز الكلى المستديم لتحقيق الطمأنينة والأمان لأعضائها من خلال الحفاظ على مستوى المعيشة الملائم بعد ترك العاملين للخدمة وقد كما أنها تمثل قناة هامة لتجميع المدخرات الوطنية و تمويل الإستثمارات.

و تحمل الهيئة على عاتقها مسئولية تنمية صناديق التأمين الخاصة من خلال وضع الضوابط والآليات التى تسهم فى تفعيل أدائها بصورة إيجابية ، والتأكد من استثمار أموالها فى قنوات آمنة، ومتابعة سلامة مراكزها المالية وإستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها للأعضاء.

ويكتسب المؤتمر فى دورته السادسة أهمية خاصة فى كونه سيمثل منصة للحوار المجتمعى بين الهيئة والمشاركين من ممثلى الصناديق على مستوى الجمهورية فى وغيرهم من الخبراء لإستعراض مشروع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ومناقشة التوجهات الحديثة فى إدارة نظم الصناديق واستثمار أموالها إضافة إلى تبادل الرأى بشأن كيفية الإرتقاء بدور الهيئة فى تعاملها مع صناديق التأمين الخاصة.

و قد تناول المؤتمر عبر أربعة جلسات عددا من الموضوعات الحيوية ، يأتى فى مقدمتها " إستراتيجية المنظمات الدولية فى تطوير أنظمة صناديق التأمين الخاصة " وإهتمام هيئة الرقابة المالية بالعمل على التوافق مع المعايير الدولية النموذجية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين

الخاصة التى وضعتها المنظمات العالمية ومنها المنظمة الدولية لمراقبى المعاشات IOPS والتى حرصت على المشاركة بممثل عنها كمتحدث فى أولى الجلسات . كما تم إلقاء الضوء على الإدارة الحديثة لصناديق التأمين من خلال شركات خدمات الإدارة ومدراء الإستثمار لتعظيم كفاءتها.

■ مجلس إدارة الرقابة المالية يقر عدد من ضوابط التمويل متناهى الصغر

اجتمع مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/١٢/٣ برئاسة السيد/ رئيس الهيئة لمناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بضوابط التمويل متناهى الصغر فى أعقاب صدور قرار رئيس الجمهورية بقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر. كما استعرض المجلس تقريراً شاملاً عن وضع صناديق التأمين الخاصة المسجلة لدى الهيئة وموقفها المالى وأهم ملاحظات الإدارة المعنية بشأنها. ووافق على الترخيص لشركة توريق بأن تحال إليها محفظة توريق جديدة بـ ٧٠٠ مليون جنيه.

ووفقاً لما نص عليه القانون فقد حدد مجالات التمويل متناهى الصغر بأنها لأغراض اقتصادية في مجالات انتاجية أو حرفية أو خدمية أو تجارية أو زراعية وتقتصر علي مشروعات مولدة للدخل وألا يشمل ذلك التمويل الأغراض الاستهلاكية. وأن يراعى مشاركة متلقى التمويل في نشاط المشروع سواء بالجهد أو بتمويل يتناسب مع طبيعة المشروع . وفي جميع الأحوال يجب الإلتزام بضوابط ممارسة النشاط الصادرة عن الهيئة وألا يتجاوز قيمة التمويل مائة ألف جنيه.

و قد تم إقرار النظام الأساسى لوحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية و اختصاصاتها والتى تتضمن وضع شروط الحصول على ترخيص بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر للجهات التى تختص الوحدة بالرقابة والإشراف عليها، إصدار القواعد والمعايير اللازمة لمزاولة نشاط، وضع قواعد التفتيش والرقابة على تلك الجهات، وضع آليات لحماية المتعاملين، تبنى ودعم برامج التدريب وتنمية المهارات للعاملين فى مجال التمويل متناهى الصغر بالجهات التى تختص بالرقابة والإشراف عليها وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

كما تمت الموافقة على تشكيل مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية من ممثل للبنك المركزى وممثل لوزارة التضامن الاجتماعى وممثل للصندوق الاجتماعى للتنمية وثلاثة من ممثلى الهيئة العامة للرقابة المالية إضافة إلى كل من معتز الطباع وكريم فانوس من رؤساء الجمعيات والمؤسسات الأهلية وراندا فهمى من ذوى الخبرة.

و أصدر المجلس ضوابط القيد و استمرار القيد والشطب في سجل مراقبي حسابات شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة هذا النشاط لدي الهيئة، و يقسم السجل إلي ثلاثة أقسام فرعية علي النحو التالي: القسم (أ): خاص بكافة الشركات التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر، والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تبلغ قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر القائمة لديها في نهاية العام المالي السابق خمسون مليون جنيه أو أكثر. القسم (ب): خاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تتراوح قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر القائمة لديها في نهاية العام المالي السابق من (١٠) مليون جنيه إلي أقل من (٥٠) مليون جنيه. القسم (جـ): خاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تقل قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر لديها عن (١٠) مليون جنيه في نهاية العام المالي السابق.

وذكر السيد/رئيس الهيئة أنه تمت الموافقة على مشروع قرار يرفع لرئيس الوزراء بإنشاء لجان لنظر تظلمات الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر. وهو ما يمثل حماية إضافية لتلك الجهات.

■ تشكيل مجلس الإدارة الجديد لصندوق حماية المستثمر ما بين منتخبين ومعينين

أعلن السيد/ رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عن اكتمال تشكيل مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر مع صدور قرار وزير الاستثمار رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٤ والذى حدد فيه عضو مجلس الإدارة الممثل عن المستثمرين وبذلك يضم المجلس ثلاثة أعضاء عن الشركات العاملة وثلاثة أعضاء معينين من ذوى الخبرة إضافة إلى ممثلى البورصة وشركة مصر للمقاصة.

و يعتبر هذا أول مجلس إدارة بعد تعديل قرار إنشاء وتنظيم عمل صندوق حماية المستثمر بقرار من رئيس الوزراء فى شهر سبتمبر الماضى، حيث تضمن التعديل الذى اقترحته الهيئة تطوير فى عمل الصندوق وزيادة التغطية المقررة للمتعاملين فى السوق ومستهدفاً حوكمة أكثر فاعلية فى إدارته. وينتخب المجلس فى أول اجتماع له رئيسه من ضمن الأعضاء ذوى الخبرة.

وكان قد أنشىء "**صندوق تأمين المتعاملين فى الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية**" والمعروف اختصاراً بصندوق "حماية المستثمر" عام ٢٠٠٤ ويغطى الصندوق الخسارة المالية الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو فى الأوراق المالية المقيدة فى البورصة ، ويشمل التأمين أخطار الإفلاس أو تعثر العضو أو إخلال العضو بالتعاقد المبرم بينه وبين العميل أو الإهمال فى تنفيذ أوامر العميل، أو مخالفة العضو للقوانين واللوائح والقرارات والقواعد المنظمة لنشاطه، أو خطأ أو إهمال أو غش أو احتيال العضو أو القائم بالإدارة الفعلية له أو من العاملين لديه ، سواء بنفسه أو بالاشتراك مع الغير.

■ الاحتفال باليوبيل الماسى لأول تشريع تأمين وفعاليات عربية هامة فى القاهرة

احتفلت الهيئة باليوبيل الماسى (مرور ٧٥ عاماً) على صدور أول تشريع ينظم أعمال التأمين فى مصر والعالم العربى بصدور المرسوم الملكى بقانون رقم ٩٢لسنة ١٩٣٩ ، وتأسيس أول كيان ينظم ويراقب أنشطة التأمين فى مصر. وبهذه المناسبة أوضح شريف سامى رئيس الهيئة أن مجلس الإدارة تبنى الإحتفاء بهذه المناسبة والتى تعد من العلامات البارزة فى تاريخ الإقتصاد المصرى وسيتم خلالها تكريم قيادات الرقابة على التأمين السابقين وشيوخ صناعة التأمين ممن هم على قيد الحياة أو ممن رحلوا .وحضر الاحتفال معالى السيد وزير الاستثمار وعدد من السادة الوزراء إضافة إلى رؤساء هيئات الرقابة على التأمين فى الوطن العربى واتحادات شركات التأمين ورؤساء الشركات والجمعيات.

و قد تم إعداد كتاب تذكارى يؤرخ للتطور التشريعى فى مصر فى مجال التأمين ومختلف الجهات التى تولت الرقابة والإشراف على تلك الصناعة على مدى العقود الماضية. كما تم إنتاج فيلم تسجيلى وإطلاق موقع على الانترنت بهذه المناسبة. وتعد التشريعات المصرية للتأمين نموذجاً أخذت منه جميع تشريعات التأمين فى وطننا العربى ولجأت الكثير من هيئات الرقابة على التأمين العربية للاستعانة بالخبرات المصرية المتراكمة فى هذا المجال.

ونوه السيد/ رئيس الهيئة انه عقد اجتماع منتدى الهيئات الهربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين وكذلك اجتماع نظمه كل من هيئة التامين الاماراتيه والاتحاد العربى للتأمين بحضور عدد كبير من القيادات العربية بهدف تناول متطلبات تطوير أداء جهات الإشراف على التأمين وما يرتبط به من تشريعات ومبادىء حوكمة وآليات إدارة مخاطر بهدف تنمية أسواق التأمين العربية. وأضاف أن توثيق العلاقات وتبادل الرؤى والخبرات ومناقشة التحديات المشتركة بين الجهات الإشرافية العربية توجهات تعود بالنفع على سوق التأمين بالمنطقة و تدعم عمل كل رقيب تأمينى عربى. و قد شاركت العديد من الدول العربية فى تلك الفعاليات التأمينية ومنها الإمارات والسعودية وسلطنة عمان والكويت ولبنان والأردن وفلسطين وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

و من الجدير بالذكر أنه منذ ظهور صناعة التأمين الوطنية وهى تقوم بدور حيوي في دعم الإقتصاد المصري وتنمية الاستثمارات الوطنية ، وتوفير الحماية المالية للأفراد والمشروعات ضد المخاطر المختلفة ، فضلاً عن إنها قناة رئيسية لتجميع المدخرات الوطنية و وتوجيه استثمارات بلغت فى منتصف عام ٢٠١٤ نحو ٤٨ مليار جنيه وجهت إلى تأسيس شركات سوق المال وساهمت فى خطط التنمية وفى توفير فرص عمل جديدة.

■ مجلس إدارة الرقابة المالية يقر شروط الترخيص لمتناهى الصغر وتعديلات فى قواعد القيد

اجتمع مساء يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/١٢/٢١ مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة السيد رئيس الهيئة لمناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بسوق المال والتأمين والتمويل متناهى الصغر. حيث وافق المجلس على مشروع إضافة مادة إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال ينظم السندات القابلة للتحويل إلى أسهم بالنص على سلطة الجمعية العامة غير العادية للشركة فى إقرار أسلوب حساب سعر التحويل أو معامل التحويل من السندات إلى الأسهم.

و فى ضوء التطبيق الفعلى لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبوصة المصرية ومقترحات تطويرها فقد وافق المجلس على تعديل بعض قواعد القيد ومن ضمنها كيفية تحديد نسبة الأسهم حرة التداول وتعديل النسبة المطلوب الاحتفاظ بها عند الطرح للمساهمين الرئيسيين من ٦٥% إلى ٥١ . %كما أجازت التعديلات بعد موافقة الهيئة والجمعية العامة العادية للشركة بأن تنقل ملكية الأسهم المحتفظ بها خلال مدة الاحتفاظ المشار إليها فى حال كون المشترى بنك أو شركة تأمين أو صندوق استثمار مباشر أو شخص اعتبارى له خبرة وسابقة أعمال متميزة فى مجال نشاط الشركة، وبشرط أن يتعهد بالإلتزام بشرط الاحتفاظ حتى نهاية المدة المقررة.

وأقر مجلس الإدارة شروط الترخيص لشركات التمويل متناهى الصغر، حيث يجب أن يتوافر في تلك الشركات أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية أغلبية أسهمها مملوكة لأشخاص اعتبارية وأن يقتصر نشاطها علي مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر. ويشترط ألا يقل رأس المال المصدر عن خمسة عشر مليون جنيه ورأس المال المدفوع عن ٥٠% من الحد الأدنى المشار إليه.

و قد جرت مناقشة قواعد وضوابط ممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر بالشركات والتى تتناول التزامات الشركة المرخص لها و متطلبات إدارة الشركة ومؤهلات المديرين وكذا قواعد الحوكمة الواجب اتباعها. كما تنظم منح التمويل وإدارة المخاطر وأسس حماية المتعاملين ومعايير

الملاءة المالية وقواعد إعداد القوائم المالية إضافة إلى التقارير الرقابية ومتطلبات الامتثال ومواد تنظم حوالة محفظة ائتمانية من أو إلى الشركة وكذلك فتح وغلق فروع للشركة.

واستعرض مجلس الإدارة تقريراً شاملاً حول أداء قطاع التأمين فى العام المالى المنتهى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ ، حيث بلغ عدد شركات التأمين المسجلة لدى الهيئة ٣١ شركة بإجمالى حقوق ملكية نحو ١٠,٥ مليار جنيه مصرى، و بلغ إجمالي أقساط سوق التأمين نحو ١٤,٤ مليار جنيه مقابل تعويضات مسددة فى ذات العام بمبلغ ٧,٣ مليار جنيه (معدل تعويضات فني ٥٠,٤%) مقارنة بأقساط في ٢٠١٣ تناهز ١٢,٨ مليار جنيه في مقابل تعويضات مسددة بلغت ٦,٩ مليار جنيه.

■ فى أول اجتماعاته مجلس أمناء وحدة التمويل متناهى الصغر يقر شروط الترخيص المؤقت

عقد يوم الاحد الموافق ٢٠١٤/١٢/٢١ أول اجتماع لمجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية بعد تشكيله برئاسة السيد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية. حيث نص قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر (١٤١ لسنة ٢٠١٤) الذى صدر الشهر الماضى، بأن يُنشأ بالهيئة العامة للرقابة المالية وحدة مستقلة ذات طابع خاص للرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية يكون لها مجلس أمناء تمثل فيه الوزارات والجهات المعنية، ويصدر بتشكيله قرار من مجلس إدارة الهيئة وتحديد المعاملة المالية لأعضائه، ويتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى هذا القانون.

و قد أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية النظام الأساسى للوحدة كما وافق المجلس على تشكيل مجلس أمناء الوحدة بعضوية السيد/جمال خليفة نائباً لرئيس المجلس ود. إيمان زكريا عن الهيئة ومى أبو النجا عن البنك المركزى ونيفين بدر الدين عن الصندوق الاجتماعى و ممثل لوزارة التضامن ومعتز الطباع وكريم فانوس من رؤساء الجمعيات والمؤسسات الأهلية وراندا فهمى من ذوى الخبرة.

وقد ناقش مجلس الأمناء خلال اجتماعه التوجه بشأن نشاط التمويل متناهى الصغر الذى تقدمه الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأصدر قراراً بقواعد وشروط إصدار ترخيص مؤقت لها، تمهيداً لتوفيق أوضاعها فى خلال فترة لا تتعدى شهر مايو القادم وفقاً لما نص عليه القانون.

كما ناقش المجلس مشروع النظام الأساسى للإتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر والذى نص القانون على إنشائه وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ولا يهدف للربح. ويضم الاتحاد فى عضويته الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية والبنوك الممارسة لنشاط التمويل متناهى الصغر إضافة إلى الصندوق الاجتماعى للتنمية و شركات ضمان الإئتمان وغيرها من الجهات المعنية بالنشاط

ويهدف الاتحاد إلى تنمية نشاط التمويل متناهي الصغر وترسيخ مفاهيم وأعراف ممارسته. ويسعى إلى زيادة الوعي بنشاط التمويل متناهي الصغر و تبني المبادرات الداعمة لهذا النشاط. ومن مهامه تقديم التوصيات بشأن التشريعات المنظمة لممارسة النشاط أو المرتبطة بعمل الجهات المنضمة للإتحاد، وكذلك تنمية مهارات العاملين في مجال التمويل متناهي الصغر من خلال التثقيف والتدريب والعمل على رفع كفاءه الجهات التى تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر. ويعمل على التنسيق بين أعضاء الإتحاد بما لا يخل بأحكام القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية و السعى نحو تسوية المنازعات بين الأعضاء. ومن أغراضه أيضاً توثيق التعاون والتنسيق بين الاتحاد

والهيئة العامة للرقابة المالية و الجهات ذات الصلة بما يحقق صالح سوق التمويل متناهي الصغر والاقتصاد القومي، إضافة إلى دعم وتشجيع الأبحاث والدراسات التى تهدف لتطوير منظومة التمويل متناهى الصغر فى مصر وزيادة كفاءتها وتوسيع شريحة المستفيدين منها.

هذا ويختص مجلس الأمناء بدراسة سبل تنمية نشاط التمويل متناهى الصغر الذى تزاوله الجهات التى تختص الوحدة بالرقابة والإشراف عليها، وتعظيم العائد الاقتصادى والمجتمعى منه، و متابعة أداء الوحدة للمهام المنوطة بها، و وضع شروط الحصول على ترخيص بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر للجهات التى تختص الوحدة بالرقابة والإشراف عليها، و إقرار القواعد والمعايير اللازمة لمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر وإدارة المخاطر المرتبطة به للجهات التى تختص الوحدة بالرقابة والإشراف عليها و إقرار ضوابط مساهمة الجهات التى تختص الوحدة بالرقابة والإشراف عليها فى الشركات التى تعمل فى مجال التمويل متناهى الصغر. وكذلك إقرار ضوابط حوالة جزء أو كل المحفظة الائتمانية من أو إلى إحدى الجهات التى تختص بالرقابة والإشراف عليها. و إقرار قواعد التفتيش والرقابة على الجهات التى تختص بالرقابة والإشراف عليها فى مجال مزاولتها لنشاط التمويل متناهى الصغر، وإحالتها لمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية للنظر فى إصدارها.

■ هيئة الرقابة المالية تصدر شروط الترخيص لشركات التمويل متناهى الصغر

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بشروط وقواعد وإجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر وذلك فى ضوء ما نص عليها القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والذى صدر مؤخراً لينظم لأول مرة هذا النشاط.

وأوضح السيد/ رئيس الهيئة أن القرار ١٧٢ لسنة ٢٠١٤ نص على أنه يجب أن يتوافر في الشركات الراغبة فى الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية وأن تكون أغلبية أسهمها مملوكة لأشخاص اعتبارية وأن يقتصر نشاطها علي مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر. ويشترط ألا يقل رأس المال المصدر عن خمسة عشر مليون جنيه ورأس المال المدفوع عن ٥٠% من الحد الأدنى المشار إليه. وأضاف أنه يجب أن تتوافر الخبرة المناسبة وحسن السمعة في كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمديرين المسئولين عن التمويل والمخاطر وبأن يتوافر لديها الإمكانات الفنية وأنظمة المعلومات وإدارة المخاطر وتحصيل الأموال ومتابعة عمليات التمويل ونظام فحص شكاوي العملاء وفقاً لقواعد وضوابط ممارسة النشاط الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.

كما تتولى الهيئة فحص طلب الترخيص من حيث توافر الشروط المقررة، وفى ضوء حاجة السوق لترخيص شركات جديدة، وفى حال موافقتها، تصدر ترخيصاً مؤقتاً حتى يتم التأكد من توافر البنية الإدارية والمعلوماتية واستكمال الهيكل التنظيمى وغيرها من المتطلبات، ثما يصدر بعدها الترخيص النهائى للشركة. ويحظر على الشركة ممارسة النشاط حتى يتم صدور الترخيص النهائى، كما يحظر على الشركة تلقى الودائع أو ممارسة أى نشاط آخر بخلاف الصادر بشأنه الترخيص.

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

٢٠ش عماد الدين – وسط القاهرة

القاهرة، صندوق بريد ٦١٨ ، الرقم البريدي ١١١١١

تليفون: ٢٥٧٩٨٣١٣ /٢٥٧٩٠٩٤٩ / ٢٥٧٩٢٣٤٠ فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

بريد إلكترونى : info@efsa.gov.eg الموقع الإلكترونى : www.efsa.gov.eg